



بنك الاردن Bank of Jordan

تقرير المناخ 2025



قائمة المحتويات

01

نبذة عن التقرير

02

رسالة المدير العام

03

مقدمة

1/3 عن بنك الأردن

2/3 نبذة عامة حول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

3/3 أبرز نتائج المناخ

4/3 السياق المناخي المتعلق بالبنك

5/3 تقييم الأهمية النسبية

04

الحوكمة

1/4 إشراف مجلس الإدارة والإدارة على القضايا المناخية

2/4 هيكل الحوكمة والمسؤوليات

3/4 دمج المخاطر المناخية في الحوكمة

05

الاستراتيجية

1/5 توجهاتنا الاستراتيجية في المناخ

2/5 المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

3/5 الأثر على استراتيجية العمل والخطط المالية

4/5 تحليل السيناريوهات والمرونة الاستراتيجية

06

إدارة المخاطر

- 1/6 تحديد وتقييم المخاطر المناخية
- 2/6 إطار إدارة المخاطر المناخية
- 3/6 التكامل مع إدارة المخاطر المؤسسية

07

المقاييس والمستهدفات

- 1/7 أبرز المقاييس المتعلقة بالمناخ
- 2/7 قياس وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة
- 3/7 الانبعاثات الممولة
- 4/7 التقدم المحرز للمؤشرات

08

أسس الإعداد

- 1/8 المواءمة مع المعايير والمتطلبات التنظيمية
- 2/8 الإعفاءات الانتقالية
- 3/8 خطط تطوير وتحسين الإفصاحات المناخية
- 4/8 التحسين المستمر والالتزامات المستقبلية

09

الملاحق

- 1/9 مسرد المصطلحات
- 2/9 روابط الاطلاع على المزيد من البيانات والمعلومات
- 3/9 المراجع والمعلومات الداعمة
- 4/9 فهرس الإفصاح (Disclosure Index)

1- نبذة عن التقرير

الغرض من التقرير

يهدف هذا التقرير إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي يتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على التدفقات النقدية لبنك الأردن، أو قدرته على الوصول إلى التمويل، أو تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، بما يفيد المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للبنك.

فترة التقرير:

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني 2025 ولغاية 31 كانون الأول 2025، ويُعد أول تقرير مناخ يصدره بنك الأردن وفقاً لمتطلبات المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة والمناخ IFRS S1 & S2. ويتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني لبنك الأردن.

نطاق التقرير ومنهجية التوحيد:

يغطي التقرير عمليات المجموعة البنكية، مع الإشارة إلى أن بعض المؤشرات البيئية والمناخية تم احتسابها والإفصاح عنها وفقاً لنطاق البيانات المتاحة، حيث تم قياس بعض المؤشرات على مستوى عمليات البنك في الأردن والفروع الخارجية وشركائه التابعة، وسيواصل البنك تطوير أنظمة جمع البيانات وتوسيع نطاق القياس والإفصاح تدريجياً على مستوى المجموعة خلال الفترات المقبلة.

وتعرض المؤشرات المالية في هذا التقرير بالدينار الأردني، ما لم يذكر خلاف ذلك. كما تم توضيح نطاق كل مؤشر ومنهجية احتسابه وحدود البيانات المستخدمة ضمن الأقسام ذات العلاقة.

لم يخضع هذا التقرير لتأكيد خارجي مستقل، وتمت مراجعته داخلياً من قبل الإدارات واللجان المختصة قبل اعتماده للنشر وفق آلية الحوكمة المعتمدة لدى البنك.

2- رسالة المدير العام



يسرني أن أقدم لكم أول تقرير مناخ يصدره بنك الأردن، والذي يمثل خطوة مهمة في مسيرة البنك نحو تعزيز الشفافية، وتطوير قدراته في تحديد وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والإفصاح عنها، بما ينسجم مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة والمناخ IFRS S1 & IFRS S2.

يشهد العالم تحولات متسارعة بفعل تغير المناخ وما يرتبط به من تطورات تنظيمية واقتصادية وتكنولوجية، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية إعادة النظر في أساليب تقييم المخاطر، وتوجيه التمويل، وبناء نماذج أعمال أكثر قدرة على التكيف والمرونة. وفي الوقت ذاته، تتيح هذه التحولات فرصاً مهمة لتطوير المنتجات والخدمات المالية المستدامة، ودعم القطاعات الاقتصادية في انتقالها نحو ممارسات أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل كثافة في الانبعاثات.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا كمؤسسة مصرفية رائدة، ندرك أن دور بنك الأردن لا يقتصر على إدارة الأثر البيئي الناتج عن عملياته التشغيلية، بل يمتد ليشمل الأثر المرتبط بأنشطته التمويلية والاستثمارية، ودوره في دعم العملاء والقطاعات الاقتصادية في مواجهة التحديات المناخية والاستفادة من الفرص الناشئة عنها. ولذلك، نعمل على دمج الاعتبارات المناخية تدريبياً ضمن استراتيجيتنا المؤسسية، ومنظومة الحوكمة وإدارة المخاطر، وعمليات اتخاذ القرار والتخطيط المالي، بما يعزز قدرة البنك على تحقيق قيمة مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقد شهد عام 2025 تقدماً ملموساً في هذا المجال، شمل إجراء تقييم للأهمية النسبية المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وتحليل أولي لتعرضات المحفظة الائتمانية، وتطوير منهجية لقياس الانبعاثات الممولة لمحفظة قروض الشركات باستخدام نهج قطاعي يستند إلى بيانات ومعايير دولية. كما واصل البنك قياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عملياته، وتوسيع نطاق البيانات المناخية، وتنفيذ مبادرات تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد.

وفي إطار جهودنا لخفض الأثر البيئي لعملياتنا، واصل البنك الاستفادة من محطات الطاقة الشمسية التي تغطي احتياجات فروعه ومرافقه في الأردن وشركة الأردن للتأجير التمويلي، بما يعكس التزامنا العملي بتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

كما نواصل تطوير التمويل الأخضر والمستدام، وتوجيه الجهود نحو الأنشطة والمشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر في الأردن، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، وغيرها من الأنشطة التي تدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ونؤمن بأن تحقيق هذا التحول يتطلب تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والعملاء ومؤسسات التمويل الدولية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة الزملاء في مجموعة بنك الأردن على جهودهم وتعاونهم في إعداد هذا التقرير ودعم مسيرة الاستدامة والعمل المناخي في البنك. مؤكداً مواصلة العمل على تطوير ممارساتنا، وتعزيز مرونة أعمالنا، ودعم عملائنا والمجتمعات التي نعمل فيها، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للأجيال القادمة.

3- المقدمة

شهد الأردن تحولاً متسارعاً في تبني سياسات الاستدامة والعمل المناخي، انسجماً مع التوجهات الدولية والالتزامات الوطنية. فقد انضم الأردن إلى اتفاقية باريس¹ بشأن تغير المناخ، وأقر مساهماته المحددة وطنياً (NDCs)، مستهدفاً خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 31% بحلول عام 2030. كما اشتملت رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033) على الاستدامة والعمل المناخي كأحد الممكنات الرئيسة للنمو الاقتصادي، من خلال تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحفيز الاستثمار في المشاريع المستدامة. وتؤكد هذه التوجهات الوطنية أهمية دور القطاع المصرفي في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، من خلال إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وتوجيه التمويل نحو الأنشطة الاقتصادية المستدامة، وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني. وضمن هذا السياق أطلق البنك المركزي الأردني استراتيجية التمويل الأخضر 2023 - 2028 والتي تهدف إلى تعزيز استجابة القطاع المالي لمخاطر تغير المناخ، من خلال دمج الاعتبارات المناخية في إدارة المخاطر، وتشجيع التمويل الأخضر، بما يسهم في تعزيز استدامة واستقرار النظام المالي، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ومرن في مواجهة تغير المناخ².

وبالإضافة إلى السوق الأردني، يأخذ بنك الأردن بعين الاعتبار السياق المناخي والتنظيمي في الدول التي يعمل فيها، بما في ذلك فلسطين، البحرين، العراق، سورية والمملكة العربية السعودية، حيث ترتبط هذه الأسواق جميعها باتفاقية باريس من خلال مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs). وتعكس هذه المساهمات التوجهات الوطنية لكل دولة في خفض الانبعاثات وتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ، بما في ذلك دعم الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة استخدام الموارد، إدارة المياه، وتطوير القطاعات الاقتصادية بطريقة أكثر استدامة. وعليه، فإن وجود البنك في هذه الأسواق يعزز أهمية متابعة السياسات المناخية والتنظيمية ذات العلاقة، وتقييم ما قد ينشأ عنها من مخاطر انتقالية أو فرص تمويلية مستقبلية، إلى جانب تقييم المخاطر الفيزيائية التي من المحتمل التعرض لها، وبما يدعم قدرة البنك على إدارة المخاطر والفرص المناخية عبر عملياته الإقليمية.

ويعمل بنك الأردن، بصفته مؤسسة مالية رائدة، على تعزيز ممارسات الاستدامة المؤسسية، ومواكبة التوجهات الوطنية والدولية في مجالي الاستدامة والعمل المناخي، والمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى مواجهة تغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف مع آثاره. وانطلاقاً من ذلك، يواصل البنك دمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن استراتيجيته المؤسسية، وإطار الاستدامة، وإطار إدارة المخاطر، والسياسات والإجراءات والعمليات التشغيلية، بما يسهم في تعزيز مرونة أعماله وقدرته على إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص الناشئة عن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

كما يعمل البنك على تطوير قدراته في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والإفصاح عنها، بما يتوافق مع متطلبات المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة والمناخ IFRS S1 & S2.

1. تهدف اتفاقية باريس إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة.

2. يشير التغير المناخي إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ولكن منذ القرن التاسع عشر، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز.

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

لمحة عن مجموعة بنك الأردن

يُعد بنك الأردن من المؤسسات المصرفية الرائدة في المملكة الأردنية الهاشمية والمنطقة، حيث تأسس عام 1960، ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات من خلال شبكة فروع داخل الأردن، إلى جانب عملياته في فلسطين والعراق والبحرين وسورية والسعودية. ويواصل البنك تعزيز مكانته من خلال تبني الابتكار، والتحول الرقمي، وتطوير منتجاته وخدماته، بما يدعم تحقيق النمو المستدام وتعزيز القيمة للمساهمين والعملاء والمجتمع.

البيان	القيمة كما في 31/12/2025
نبذة عن المجموعة	
الدول	6 دول
عدد الفروع	104 فرعاً
الشركات التابعة	3 شركات
عدد موظفي المجموعة	1963 موظفاً وموظفةً
المؤشرات المالية	
إجمالي الموجودات	3,258 مليون دينار
حقوق المساهمين	518 مليون دينار
صافي الربح العائد لمساهمي البنك	44 مليون دينار
الجدارة الائتمانية	
التصنيف الائتماني	BB-/ Outlook Stable

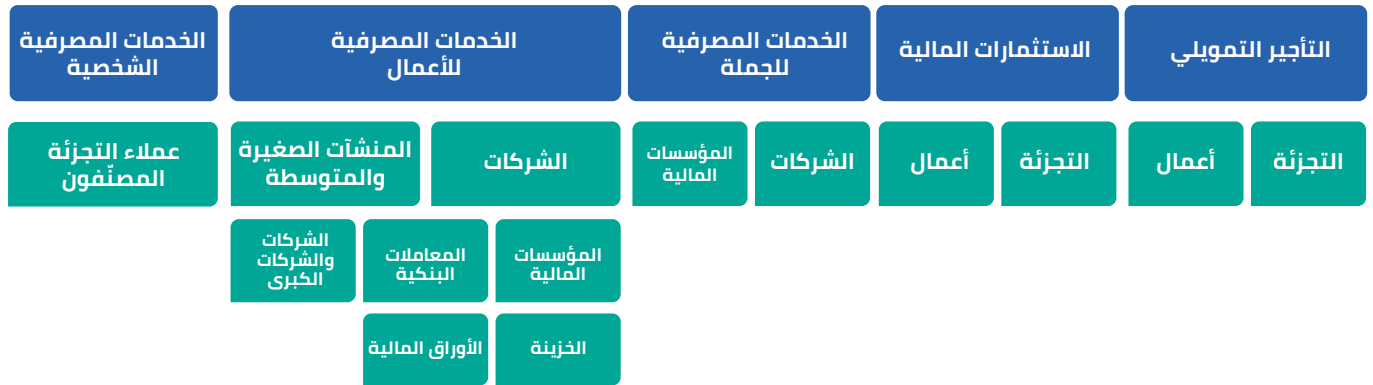
الانتشار الجغرافي

يدير بنك الأردن شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في مواقع استراتيجية داخل الأردن إلى جانب تواجده في فلسطين والعراق والبحرين، وقريباً في المملكة العربية السعودية. وتضم مجموعة بنك الأردن شركات تابعة تساهم في تنويع الخدمات وتعزيز التكامل المالي وتضم شركتين في الأردن (تفوق للاستثمارات المالية، والأردن للتأجير التمويلي)، وشركة في سورية (بنك الأردن - سورية).



نموذج عمل البنك وقطاعات الأعمال

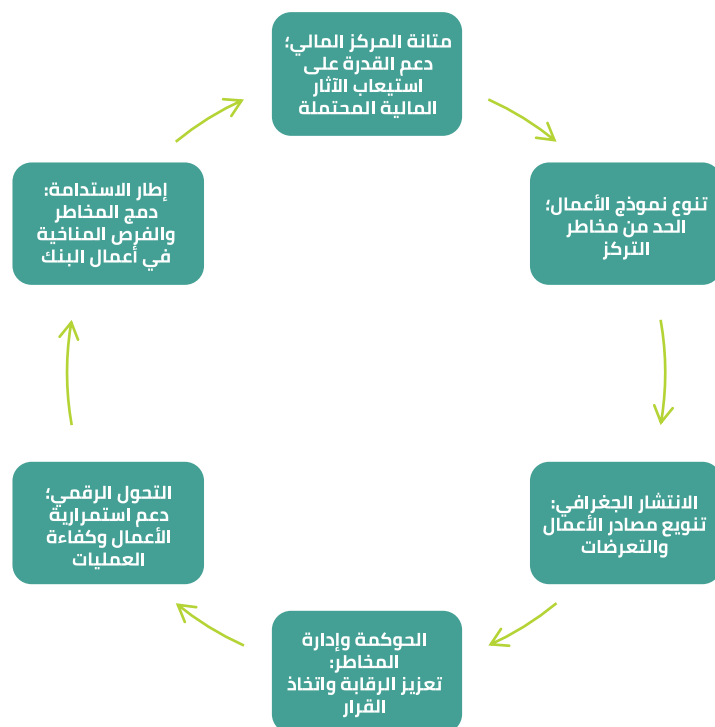
يعتمد بنك الأردن نموذج أعمال متنوع يشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية بالجملة، والاستثمارات المالية، والتأجير التمويلي، بما يوفر قاعدة متنوعة من العملاء والقطاعات الاقتصادية، ويعزز قدرة البنك على دعم التنمية الاقتصادية وتقديم حلول مالية متكاملة في الأسواق التي يعمل فيها.



العوامل الداعمة لمرونة البنك

تدعم مجموعة من العوامل قدرة بنك الأردن على مواصلة أعماله والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية والمناخية، ومن أبرزها متانة مركزه المالي، وتنوع نموذج أعماله وقاعدة عملائه، وانتشاره الجغرافي في عدد من الأسواق، إلى جانب منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر، والاستثمار المستمر في التحول الرقمي وتطوير رأس المال البشري.

كما يساهم إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تعزيز قدرة البنك على دمج الاعتبارات المناخية ضمن عملياته وقراراته، وتطوير استجابته للمخاطر والفرص الناشئة عن تغير المناخ والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.



استراتيجية وإطار عمل الاستدامة

انطلاقاً من التوجه الاستراتيجي لبنك الأردن نحو تعزيز موقعه الريادي في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الدول التي يعمل فيها، وارتكازه على منظومة حوكمة قوية مدعومة بدعم مجلس الإدارة وتبني الإدارة العليا لمبادئ الاستدامة، واصل البنك خلال عام 2025 تنفيذ برنامج التحول المؤسسي نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG). وقد شكل هذا التوجه جزءاً محورياً من رؤية البنك لتطوير نموذج أعمال مستدام، قادر على تعزيز قدراته التنافسية واستقطاب الفرص الناشئة في قطاع التمويل المستدام.

اعتمد بنك الأردن بالعام 2025 إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG Framework) ليكون مرجعاً استراتيجياً لإدارة الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، وتحقيق التكامل بين الأهداف المؤسسية وأبعاد الاستدامة في النمو والتأثير. ويخضع إطار الاستدامة لإشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن موازنة توجهات الاستدامة مع استراتيجية البنك ومتابعة تنفيذ المبادرات ذات العلاقة من خلال الأطر واللجان المعتمدة.

ويتكون الإطار من ثلاث ركائز رئيسية، يرتبط كل منها بهدف استراتيجي ومجالات تركيز واضحة:

أولاً: ركيزة الحوكمة

يعمل البنك على ترسيخ ممارسات حوكمة فعالة وشاملة تضمن دمج الاستدامة في منظومته المؤسسية، من خلال:

- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة
- دعم اتخاذ قرارات مسؤولة ومستدامة
- تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة

ثانياً: الركيزة الاجتماعية

يعزز البنك دوره كمؤسسة مالية تساهم في تمكين الأفراد والمجتمعات ودعم التنمية الاجتماعية المستدامة، من خلال:

- تمكين رأس المال البشري
- تعزيز بيئة عمل شاملة وعادلة
- بناء شراكات وعلاقات مجتمعية قائمة على التعاون
- تطوير منتجات وخدمات مالية ذات أثر اجتماعي.

ثالثاً: الركيزة البيئية

يساهم البنك في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون من خلال إدارة أثره البيئي المباشر وغير المباشر، وتمويل المشاريع والأنشطة الخضراء، ويشمل ذلك:

- الحد من الانبعاثات الكربونية
- تحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة
- توسيع تمويل الأنشطة الصديقة للبيئة ضمن محفظة أعمال البنك

يعمل البنك على دمج الاستدامة في عملياته وأنشطته من خلال:

- دمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG) في عمليات اتخاذ القرار والحوكمة المؤسسية.
- تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في تقارير الاستدامة.
- تعزيز التمويل المستدام وتوسيع الشراكات المحلية والدولية.
- تعزيز الثقافة المؤسسية المرتبطة بالاستدامة من خلال التدريب والمساعدة والتحفيز.
- تحديد ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر المناخ ضمن محفظة البنك الائتمانية.

شكل إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المرجعية المؤسسية التي يستند إليها البنك في دمج الاعتبارات المناخية ضمن استراتيجيته، وإطار إدارة المخاطر، وعملياته التشغيلية، بما يدعم تطوير منظومة إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات IFRS S1 و IFRS S2.

2/3 نبذة عامة حول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

تشكل الإفصاحات المتعلقة بالمناخ أحد العناصر الرئيسة في التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة، حيث تهدف إلى تزويد المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام بمعلومات موثوقة وقابلة للمقارنة حول كيفية تأثير المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ على استراتيجية البنك، ونموذج أعماله، وتدفقاته النقدية، وقدرته على الوصول إلى التمويل، وتكلفة رأس المال، وآفاقه المستقبلية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

واستناداً إلى متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالمناخ (IFRS S2)، تركز الإفصاحات المتعلقة بالمناخ على أربعة محاور رئيسية، هي: الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، والمقاييس والمستهدفات. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، وتمكين المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية من تقييم قدرة البنك على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ وتعزيز مرونته في مواجهة آثار تغير المناخ.

المحاور الرئيسة للإفصاحات المتعلقة بالمناخ



إعداد أول تقييم للأهمية النسبية
المالية للمخاطر والفرص المناخية



اعتماد إطار الاستدامة البيئية
والاجتماعية والحوكمة



تقييم أولي لمخاطر الفيضانات
لمحفظة القروض السكنية والعقارية
في الأردن



دمج المخاطر المناخية ضمن
ICAAP, Stress Testing, Corporate Profile



تنفيذ اختبارات أوضاع ضاغطة مناخية



احتساب انبعاثات غازات الدفيئة
للنطاق 1, النطاق 2, وبعض فئات
النطاق 3



41.3 مليون دينار رصيد التسهيلات
الائتمانية المصنفة خضراء



265,394.8 tCO2 انبعاثات النطاق
3 لمحفظة قروض الشركات
المشمولة



6.95 مليون KWH إنتاج طاقة شمسية,
بنسبة تغطية الإنتاج للاستهلاك



24% نمو قروض السيارات الكهربائية



تعمل مجموعة بنك الأردن في كل من الأردن، وفلسطين، والعراق، والبحرين، وسورية، وقريباً في المملكة العربية السعودية، ضمن بيئات اقتصادية وتنظيمية تختلف في مستويات جاهزيتها ومتطلبات الإفصاح والاستجابة لقضايا تغير المناخ. وعلى الرغم من أن هذه الدول تتشارك إلى حد كبير في الخصائص المناخية السائدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتسم بارتفاع درجات الحرارة، وشح الموارد المائية، وتزايد مخاطر موجات الحر والجفاف، إلا أنها تختلف في مستوى تعرضها لبعض المخاطر المناخية، وفي الأطر التنظيمية والسياسات الوطنية المتعلقة بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، مما قد ينعكس على طبيعة المخاطر والفرص التي تواجه عمليات البنك وعملائه في كل دولة.

وفي الوقت ذاته، تشهد البيئة التنظيمية في الدول التي تعمل فيها المجموعة تطوراً متسارعاً في السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناخ والاستدامة، انسجاماً مع الالتزامات الوطنية والدولية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً (Nationally Determined Contributions - NDCs) المنبثقة عن اتفاقية باريس، والتي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ. ويبرز الأردن على وجه الخصوص من خلال استهدافه خفض الانبعاثات بنسبة 31% بحلول عام 2030 مقارنةً بمسار العمل المعتاد، في حين تعمل بقية دول تواجد المجموعة على تنفيذ برامجها الوطنية للتحويل منخفض الكربون، والتوسع في الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وكما يلي:

الدولة	هدف خفض انبعاثات GHG وفق أحدث وثيقة NDC متاحة	سنة الهدف	ملاحظات
الأردن	31% مقارنةً بسيناريو الأعمال المعتاد	2030	5% تخفيض غير مشروط (بموارد وطنية) 26% مشروط بالحصول على دعم مالي وتقني وبناء قدرات من المجتمع المحلي
فلسطين	17.5% سيناريو استمرار الوضع القائم 26.6% سيناريو الاستقلال	2040	الهدفان مشروطان بتوفر الدعم الدولي
العراق	22%	2035	5% غير مشروط 17% مشروط بتوفر الدعم
السعودية	تم تحديد المستهدف بـ 335 مليون طن مكافئ CO ₂ سنوياً أو إزالة 335 مليون طن مكافئ CO ₂ سنوياً	2040	
البحرين	لا يوجد هدف وطني شامل محدد كنسبة مئوية	3035	تركز البحرين NDC 3.0 على إجراءات التكيف والتنويع الاقتصادي للتخفيف من مخاطر المناخ، دون تحديد نسبة وطنية شاملة لخفض الانبعاثات مثل رفع القدرة المركبة للطاقة المتجددة لتصل إلى 20% من إجمالي القدرة المركبة لتوليد الكهرباء بحلول عام 2035
سورية	لا يوجد هدف وطني شامل محدد كنسبة مئوية	2030	تتضمن الوثيقة إجراءات قطاعية، منها استهداف وصول الطاقة المتجددة إلى 10% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030 عند توفر الدعم الدولي.

وانطلاقاً من طبيعة أعمال المجموعة كمؤسسة مالية، فإن التأثير الرئيس لتغير المناخ يتمثل في التأثير غير المباشر الناتج عن تعرض العملاء والقطاعات الاقتصادية للمخاطر المادية ومخاطر التحول، وما قد يترتب على ذلك من آثار على جودة المحفظة الائتمانية، وقيمة الضمانات، واستمرارية الأعمال، والطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، إضافة إلى تزايد المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاحات وإدارة المخاطر المناخية.

وفي المقابل، تتيح عملية التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون فرصاً للمجموعة لتوسيع التمويل المستدام، وتطوير المنتجات والخدمات المالية الخضراء، ودعم المشاريع التي تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، بما ينسجم مع استراتيجية المجموعة وأهدافها في تحقيق نمو مستدام وخلق قيمة طويلة الأجل.

5/3 تقييم الأهمية النسبية المالية

أجرى بنك الأردن خلال عام 2025 تقييماً أولياً للأهمية النسبية المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، بهدف تحديد المعلومات المناخية التي يتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على التدفقات النقدية للبنك، أو قدرته على الحصول على التمويل، أو تكلفة رأس المال، وذلك بما يتوافق مع متطلبات المعايير IFRS S1 & S2.

ويشكل هذا التقييم الأساس الذي استند إليه البنك في تحديد المخاطر والفرص المناخية الجوهرية التي تم الإفصاح عنها في هذا التقرير، وسيتم تطويره تدريجياً مع نضوج إطار إدارة مخاطر المناخ وتوافر بيانات أكثر تفصيلاً.

1/5/3 منهجية تحديد المعلومات المناخية الجوهرية

اعتمد البنك نهجاً لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ وهي كما يلي:

1. مراجعة السياق المناخي للدول التي يعمل فيها البنك من خلال مراجعة:

- مراجعة تعليمات الجهات الرقابية

- مراجعة المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) للدول التي يعمل فيها البنك.

- تحديد المخاطر الفيزيائية (المادية) ومخاطر التحول ذات الصلة بعمليات البنك وعملياته.

2. تحديد قائمة أولية للمخاطر والفرص: تم تحديد المخاطر والفرص المحتمل أن تؤثر على أعمال البنك، وربطها بطبيعة الأنشطة المصرفية ومحفظة التسهيلات الائتمانية.

قائمة أولية للمخاطر والفرص المحتمل أن تؤثر على أعمال البنك:

نوع المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ	وصف المخاطر	الأثر المحتمل على بنك الأردن	القطاعات المتأثرة / الحساسية	الأفق الزمني
المخاطر الفيزيائية (Physical Risks)	المخاطر الناجمة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ، وتشمل المخاطر الحادة مثل الفيضانات والسيول والعواصف والحرائق، والمخاطر المزمنة مثل ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه، والجفاف، والتصحر، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية. وتختلف طبيعة هذه المخاطر وحدتها بين الدول التي يعمل فيها البنك.	مخاطر الائتمان: انخفاض قدرة العملاء على السداد نتيجة تعطل أعمالهم أو تضرر أصولهم أو انخفاض إنتاجيتهم بسبب الأحداث المناخية.	الزراعة الإنشاءات العقارات السياحة النقل الطاقة	قصير إلى متوسط الأجل
		مخاطر الضمانات: انخفاض قيمة الضمانات العقارية أو الأصول المتأثرة بالمخاطر المناخية، مما قد يؤثر على معدلات استرداد القروض.		متوسط إلى طويل الأجل
		مخاطر السيولة: احتمال زيادة الطلب على السيولة أو تأثر مصادر التمويل في حالات الكوارث المناخية واسعة النطاق.		قصير الأجل
		المخاطر القانونية والتنظيمية: زيادة متطلبات الامتثال أو المطالبات القانونية المرتبطة بإدارة المخاطر المناخية واستمرارية الأعمال.		متوسط
		المخاطر التشغيلية: تعطل الفروع أو مراكز البيانات أو الخدمات المصرفية نتيجة الظواهر الجوية المتطرفة أو انقطاع الخدمات الأساسية.		قصير الأجل

نوع المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ	وصف المخاطر	الأثر المحتمل على بنك الأردن	القطاعات المتأثرة / الحساسية	الأفق الزمني
مخاطر التحول (Transition Risks)	المخاطر الناشئة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، نتيجة التغيرات في السياسات والتشريعات، والتطورات التكنولوجية، وتغيرات السوق، وتفضيلات العملاء والمستثمرين، وارتفاع توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ.	مخاطر الائتمان: تأثير الملاءة المالية للعملاء في القطاعات كثيفة الانبعاثات نتيجة ارتفاع تكاليف الامتثال أو تغير الطلب على منتجاتهم وخدماتهم.	القطاعات كثيفة الانبعاثات: النفط والغاز الفحم	متوسط إلى طويل الأجل
		مخاطر السوق: انخفاض قيمة بعض الأصول أو الاستثمارات نتيجة إعادة تسعير المخاطر المناخية أو تغير توجهات الأسواق.	المرافق الكهربائية الشحن الجوي النقل الجوي للركاب النقل البحري النقل بالسكك الحديدية خدمات النقل بالشاحنات المركبات ومكوناتها المعادن والتعدين المواد الكيميائية مواد البناء السلع الرأسمالية (مثل الآلات والمعدات والمباني) إدارة وتطوير العقارات المشروبات الزراعة	قصير إلى متوسط
		مخاطر السمعة: تراجع ثقة أصحاب المصلحة إذا ارتبط البنك بتمويل أنشطة ذات آثار بيئية مرفوعة أو لم يواكب التوقعات المتعلقة بالاستدامة.	الأطعمة المعلبة واللحوم الورق ومنتجات الغابات	قصير إلى متوسط
		المخاطر القانونية والتنظيمية: الحاجة إلى تطوير الأنظمة والبيانات والإفصاحات والحوكمة لتلبية المتطلبات التنظيمية المتزايدة المتعلقة بالمناخ.		قصير إلى متوسط

نوع الفرص المالية المرتبطة بالمناخ	وصف الفرص	الأثر المحتمل على بنك الأردن	الأفق الزمني
فرص السوق (Market Opportunities)	التوسع في التمويل الأخضر. التحول في اتجاهات السوق وتفضيلات العملاء	تطوير وزيادة تمويل المشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر في الأردن، خاصة في مجال الطاقة المتجددة، ضمن برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المدعومة من البنك المركزي الأردني. بالإضافة إلى قروض السيارات الكهربائية الموجهة للأفراد	قصير إلى متوسط
	تطوير المنتجات والخدمات المستدامة. دعم انتقال العملاء نحو اقتصاد منخفض الكربون	تصميم منتجات تمويلية جديدة تلبي الطلب المتزايد على الحلول المستدامة وتحسين كفاءة الموارد للأفراد والشركات، بما يعزز تنويع مصادر الإيرادات	قصير إلى متوسط
	الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة	الاستفادة من مصادر التمويل والبرامج التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية	قصير إلى متوسط
		الاستفادة من المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للتمويل الأخضر والاستثمارات المستدامة في الأردن والدول التي يعمل فيها البنك.	قصير إلى متوسط
فرص كفاءة الموارد (Resource Efficiency)	تحسين كفاءة الموارد والطاقة	تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد في المباني والفروع، والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية في فروع البنك الخارجية، والتحول الرقمي، مما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية والانبعاثات.	قصير إلى متوسط
فرص المرونة (Resilience)	تعزيز إدارة المخاطر المناخية	دمج الاعتبارات المناخية في إدارة المخاطر والائتمان بما يسهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز مرونة البنك في مواجهة المخاطر المستقبلية	قصير إلى متوسط
فرص السمعة (Reputation)	تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة	الالتزام بالإفصاحات المناخية وتطبيق أفضل الممارسات مما يعزز ثقة المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية، ويدعم المكانة التنافسية للبنك.	قصير إلى متوسط

2/5/3 تقييم الأهمية النسبية المالية:

اعتمد التقييم على معيارين رئيسيين:

معيار التقييم	الوصف	درجة التقييم
احتمالية الحدوث	مدى ترجيح تحقق الخطر أو الفرصة خلال الأفق الزمني المحدد (كم احتمال أن يحدث؟)	1 - 5
حجم الأثر المالي المحتمل	الأثر المتوقع على التدفقات النقدية، الحصول على التمويل أو تكلفة رأس المال (إذا حدث فعلاً، كم سيكون تأثيره المالي؟)	1 - 5

وقد مُنح كل معيار درجة من (1 - 5) حيث إن (1) غير جوهري مالياً و (5) جوهري مالياً بدرجة عالية.

حيث تم تقييم كل مخاطرة وفرصة مناخية من خلال تقييم احتمالية الحدوث، وتقييم الأثر المالي المتوقع وحسب درجات التقييم أعلاه.

وتم احتساب درجة التقييم الكلية.

تصنيف المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ لتحديد المخاطر والفرص المناخية الجوهرية مالياً، حيث تم تصنيف النتائج وفقاً لمستوى الأهمية النسبية المالية.

تصنيف المخاطر والفرص ذات العلاقة بالمناخ حسب درجات التقييم التالية:

التصنيف	مدى درجات التقييم	طريقة التعامل
جوهري ماليا	25-12	يتم الإفصاح عنه ومتابعته ضمن تقرير المناخ
محتمل الجوهرية	11 - 6	يتم مراقبته وتحديث تقييمه مع تحسن البيانات
قيد المتابعة	5 - 1	لا يعتبر جوهرياً حالياً، مع الاستمرار في المراقبة

حيث تم اعتماد درجة 12 كحد أدنى لاعتبار الخطر أو الفرصة ذات أهمية نسبية مالية لأغراض الإفصاح في تقرير المناخ.

تمت مراجعة نتائج التقييم ومناقشتها من قبل أعضاء من فريق (ESG Champions) وفريق عمل مخاطر المناخ في البنك، ومن ثم اعتماد قائمة المخاطر والفرص المناخية الجوهرية للإفصاح عنها ضمن تقرير المناخ لعام 2025 من اللجنة التوجيهية لإدارة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة.

3/5/3 المخاطر والفرص الجوهرية المرتبطة بالمناخ

أظهر تقييم الأهمية النسبية المالية عن تحديد مجموعة من المخاطر والفرص الجوهرية المرتبطة بالمناخ التي يتوقع بدرجة معقولة أن يكون لها أثر مالي على البنك، سواء من خلال تأثيرها على التدفقات النقدية، أو تكلفة رأس المال، أو القدرة على الحصول على التمويل.

مخاطر التحول (Transition Risks)

المخاطر الناشئة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، نتيجة التغيرات في السياسات والتشريعات، والتطورات التكنولوجية، وتغيرات السوق، وتفضيلات العملاء والمستثمرين، وارتفاع توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ.

نوع الخطر	الأثر المحتمل على البنك
مخاطر الائتمان	تأثر الملاءة المالية للعملاء في القطاعات كثيفة الانبعاثات نتيجة ارتفاع تكاليف الائتمان أو تغير الطلب على منتجاتهم وخدماتهم.
مخاطر السوق	انخفاض قيمة بعض الأصول أو الاستثمارات نتيجة إعادة تسعير المخاطر المناخية أو تغير توجهات الأسواق.
المخاطر القانونية والتنظيمية	الحاجة إلى تطوير الأنظمة والبيانات والإفصاحات والحوكمة لتلبية المتطلبات التنظيمية المتزايدة المتعلقة بالمناخ.

الفرص الجوهرية المرتبطة بالمناخ

الفرص: (السوق، كفاءة الموارد، المرونة، والسمعة)

نوع الفرص	الأثر المحتمل على البنك
التوسع في التمويل الأخضر	زيادة تمويل المشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر خاصة في مجال الطاقة المتجددة والنقل النظيف
تطوير المنتجات والخدمات المستدامة	تنويع مصادر الإيرادات من خلال تصميم منتجات تمويلية جديدة تلبي الطلب المتزايد على الحلول المستدامة وتحسين كفاءة الموارد للأفراد والشركات
الوصول إلى التمويل المستدام	الاستفادة من برامج ومصادر التمويل التي توفرها مؤسسات التمويل الدولية، والاستفادة من المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للتمويل الأخضر في الدول التي يعمل فيها البنك
تحسين كفاءة الموارد	خفض التكاليف التشغيلية والانبعاثات من خلال تحسين كفاءة الطاقة والموارد
تعزيز المرونة	دمج الاعتبارات المناخية في إدارة المخاطر والائتمان بما يساهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز مرونة البنك في مواجهة المخاطر المستقبلية
تعزيز السمعة	تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية من خلال الإفصاحات المناخية وتطبيق أفضل الممارسات.

4. الحوكمة

يرتكز نظام الحوكمة المؤسسية في بنك الأردن على مبادئ المساءلة والشفافية والرقابة الفعالة والإدارة الرشيدة للمخاطر، بما يدعم تحقيق أهداف البنك واستدامة أعماله وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة. وفي هذا الإطار، يضطلع مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية بأدوار ومسؤوليات واضحة للإشراف على قضايا الاستدامة وإدارة المخاطر، ويعمل البنك تدريجياً على تطوير الأطر اللازمة لدمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية والاستراتيجية وإدارة المخاطر، بما ينسجم مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات ذات العلاقة، ويعزز قدرة البنك على تحقيق قيمة مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.

ويهدف إطار الحوكمة المناخية إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالإشراف على المخاطر والفرص المناخية، ومتابعة دمجها في القرارات الاستراتيجية وإدارة المخاطر، والإشراف على جودة البيانات والإفصاحات المناخية، بما يتماشى مع متطلبات IFRS S1 و IFRS S2، وتعليمات البنك المركزي الأردني، ومتطلبات بورصة عمان ذات العلاقة.

1/4 إشراف مجلس الإدارة ودور الإدارة التنفيذية في القضايا المناخية

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك وإطار الحوكمة المؤسسية، واعتماد السياسات والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها، إضافة إلى حماية مصالح أصحاب المصلحة وضمان الامتثال للتشريعات والمتطلبات الرقابية والمعايير ذات العلاقة. كما يعمل المجلس على دمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن استراتيجية البنك ونموذج أعماله بصورة تدريجية، من خلال التوجيه الاستراتيجي والإشراف على الإدارة الفعالة للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ.

ويتولى المجلس اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد مستويات المخاطر المقبولة، والتأكد من توفر الأطر والأدوات اللازمة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة وإدارة مختلف أنواع المخاطر. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الإدارة، سياسة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG Policy)، التي تحدد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالإشراف على قضايا الاستدامة وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وخلال عام 2025، اضطلعت لجنة الحوكمة المؤسسية بدور إشرافي في موضوعات الاستدامة، حيث عُرضت عليها السياسات والأطر والوثائق ذات العلاقة، وقامت بمراجعتها ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، وذلك في ضوء ارتباط الاستدامة بمنظومة الحوكمة المؤسسية للبنك، ويجري العمل على تطوير ميثاق اللجنة لتضمين مسؤولياتها المتعلقة بالإشراف على الاستدامة بصورة أكثر شمولاً.

كما باشر البنك خلال عام 2025 مراجعة مهام لجنة إدارة المخاطر تمهيداً لتوسيع نطاق إشرافها ليشمل المخاطر البيئية والاجتماعية، بما فيها المخاطر المرتبطة بالمناخ. وبدأ كذلك بتطوير استراتيجية إدارة المخاطر والسياسات ذات العلاقة لدمج المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، حيث يجري العمل على تحديث وثيقة مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite Statement) بما يتوافق مع متطلبات الأعمال والتوسع الخارجي للبنك، مع إدماج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة وإدارة مخاطر المناخ ضمن مكوناتها.

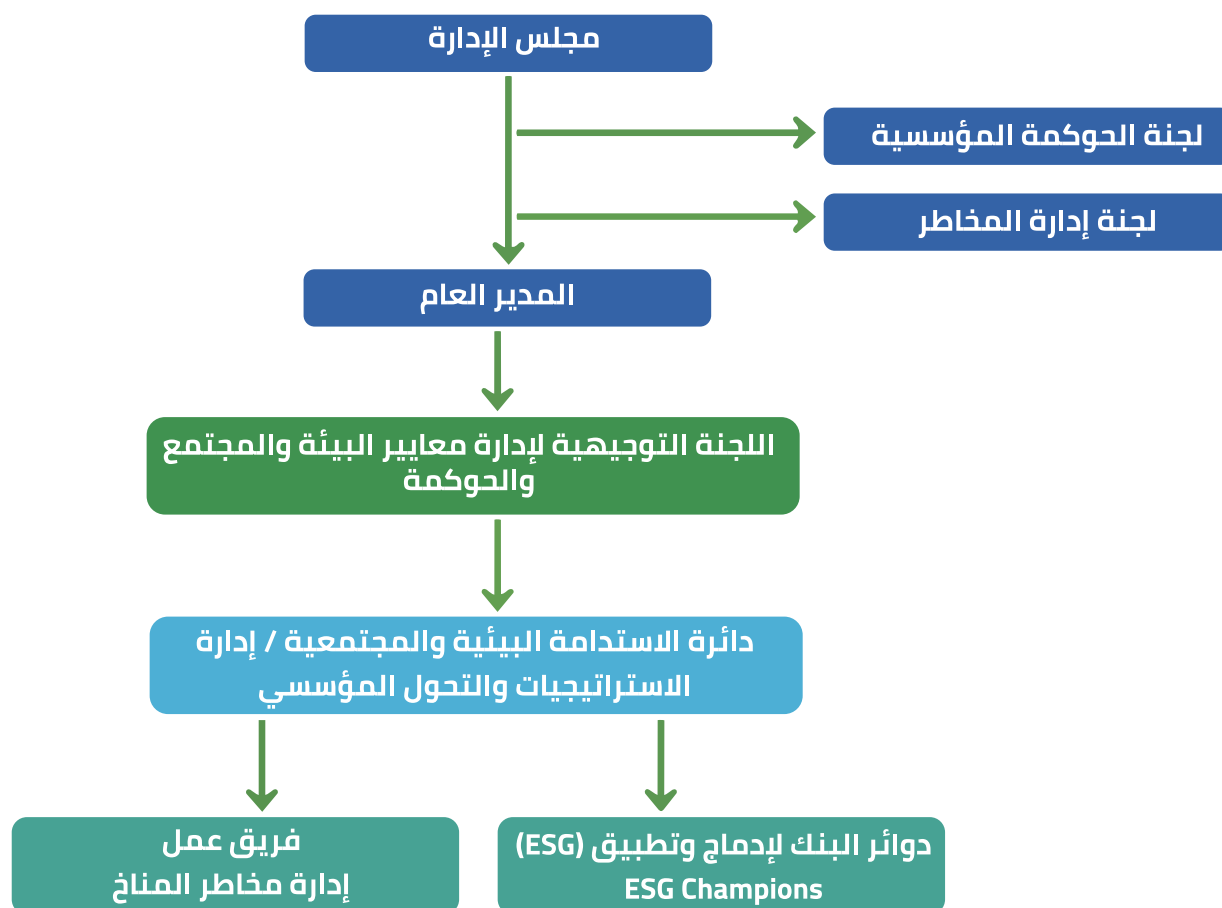
كما أدرج البنك المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن ملف مخاطر المنشأة، من خلال تحديد المخاطر المادية ومخاطر التحول، إضافة إلى تقييم أثر الكوارث الطبيعية على استمرارية الأعمال. ويتم أخذ المخاطر المناخية التي قد يتعرض لها البنك بعين الاعتبار ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، انسجماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني.

وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، ومتابعة تنفيذ مبادرات الاستدامة، وتعزيز التكامل بين الإدارات المختلفة، بما يدعم تطوير منظومة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والاستعداد لتطبيق متطلبات الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. كما تعمل، على تطوير الإجراءات والضوابط اللازمة لجمع

ويولي البنك أهمية لبناء القدرات المؤسسية في مجالي الاستدامة والمناخ؛ حيث ناقش مجلس الإدارة خلال عام 2025 موضوعات تتعلق بالاستدامة في اجتماعين، كما تم تنفيذ ورشة تدريبية للإدارة التنفيذية حول دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG Integration). حيث يعد بناء القدرات في مجالات الاستدامة والمناخ أحد العناصر الداعمة لفعالية الحوكمة المناخية، ويواصل البنك تعزيز معرفة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين المعنيين بالمتطلبات التنظيمية والممارسات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك الإفصاحات المناخية، إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، والانبعاثات. وسيتم تطوير برامج بناء القدرات بصورة تدريجية بما يتناسب مع أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية داخل البنك.

2/4 هيكل الحوكمة والمسؤوليات

يوضح الشكل التالي هيكل الحوكمة والمسؤوليات المتعلقة بالإشراف على الاستدامة وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في بنك الأردن:



الجهة	الأدوار الرئيسية
مجلس الإدارة	يتولى الإشراف العام على الحوكمة المؤسسية والاستراتيجية وإدارة المخاطر، واعتماد السياسات والأطر المؤسسية، ومتابعة دمج اعتبارات الاستدامة والمناخ تدريجياً ضمن استراتيجية البنك وإطار إدارة المخاطر. ويتابع من خلال لجانه المختصة التقدم في تطوير جاهزية البنك للإفصاحات المناخية وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.
لجنة الحوكمة المؤسسية	تقوم لجنة الحوكمة بدور إشرافي في موضوعات الاستدامة، من خلال مراجعة السياسات والاستراتيجيات والأطر والوثائق ذات العلاقة، ورفع توصياتها بشأن اعتمادها من مجلس الإدارة، بما يضمن مواءمتها مع التوجهات الاستراتيجية وإطار الحوكمة المؤسسية للبنك. ويجري العمل على تطوير ميثاق اللجنة لتضمن مسؤوليات الإشراف على الاستدامة بصورة أكثر شمولاً.
لجنة إدارة المخاطر	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية، ومراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر، ومتابعة مستويات المخاطر المقبولة وكفاية رأس المال واعتماد منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة ومتابعة التقارير الدورية المتعلقة بالمخاطر. وسيتم العمل على تطوير مهام اللجنة لتشمل الإشراف على الاعتبارات المناخية.
المدير العام	يقود التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الاستدامة المعتمدة، ويضمن مواءمة خطط وعمليات الوحدات والإدارات مع أولويات الاستدامة البيئية والاجتماعية ESG. كما يتولى متابعة أداء البنك في مؤشرات ESG، وتخصيص الموارد اللازمة، وتوجيه الإدارات المعنية لدمج اعتبارات الاستدامة والمناخ في السياسات، وإدارة المخاطر، والعمليات الائتمانية، وسلسلة التوريد، والخدمات والمنتجات المالية المستدامة، بما يضمن تنفيذ رؤية مجلس الإدارة وتحقيق الأهداف المؤسسية.
اللجنة التوجيهية لإدارة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة	أنشئت اللجنة التوجيهية لإدارة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة خلال عام 2025 للإشراف التنفيذي على تطبيق إطار الاستدامة (ESG Framework) في مجموعة بنك الأردن، وتنسيق العمل بين الإدارات التشغيلية لدمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات وأنشطة البنك، وتقييم التقدم في المؤشرات، واعتماد المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والاستدامة.
دائرة الاستدامة	تتولى دائرة الاستدامة قيادة وتنسيق جهود الاستدامة، دعم تنفيذ توجهات الاستدامة والمبادرات المرتبطة بها بالتنسيق مع الإدارات المعنية، وضمان مواءمتها مع استراتيجية البنك / توجهات البنك الاستراتيجية، بما يعزز تكامل ESG ضمن خطط التحول المؤسسي. كما تعمل على تطوير السياسات، وإعداد التقارير والإفصاحات السنوية الخاصة بالاستدامة والمناخ بالتنسيق مع الإدارات المعنية حسب المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS S1 & S2، ومتطلبات الجهات الرقابية، ومتابعة التزام الإدارات بمتطلبات ESG، إضافة إلى مواءمة ممارسات البنك مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
فريق عمل إدارة مخاطر المناخ	يضم الفريق ممثلين من دائرة الاستدامة وإدارة قطاع المخاطر، ويتولى دعم تطوير إطار إدارة المخاطر المناخية، وإعداد السيناريوهات واختبارات الأوضاع الضاغطة، وتحليل أثر المخاطر المناخية، وإعداد الإفصاحات، وتقديم الدعم الفني للإدارات المعنية.
ESG Champions	يدعم فريق أبطال الاستدامة نشر ثقافة الاستدامة داخل البنك، وتعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة، والمساهمة في تنفيذ المبادرات ذات العلاقة، وجمع البيانات وتوفيرها بما يمكن دائرة الاستدامة من إعداد التقارير والإفصاحات وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية والجهات الرقابية.

يعمل بنك الأردن على دمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن منظومة الحوكمة بصورة تدريجية، بما يعزز قدرة البنك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها ومراقبتها ورفع التقارير بشأنها إلى المستويات الإدارية والرقابية المناسبة. ويستند هذا النهج إلى توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، والإدارات المختصة.

كما يعمل البنك على تطوير آليات ربط المخاطر المناخية بإطار إدارة المخاطر المؤسسية، ووثيقة مستويات المخاطر المقبولة، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبارات الأوضاع الضاغطة، وذلك بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك، وحجم تعرضاته، ومستوى نضج البيانات والمنهجيات المتاحة.

وتشمل الضوابط الداخلية ذات العلاقة بالإفصاحات المناخية تنسيق عملية جمع البيانات من الجهات المالكة لها، مراجعة منطقية البيانات والمنهجيات المستخدمة، توثيق مصادر البيانات والافتراضات، ومراجعة المخرجات من قبل الإدارات المختصة قبل رفعها للجان المعنية والاعتماد النهائي وفق آلية الحوكمة المعتمدة.

ونظرا لكون عام 2025 يمثل المرحلة الأولى لإعداد تقرير المناخ الطوعي للبنك، فإن بعض عناصر الحوكمة المناخية، بما في ذلك دورية التقارير الداخلية، مؤشرات المخاطر المناخية، ونطاق مراجعة البيانات والمنهجيات، لا تزال قيد التطوير. وسيواصل البنك تعزيز هذه العناصر تدريجيا بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وتطور البيانات والمنهجيات.

5. الاستراتيجية

يدرك بنك الأردن أن تغير المناخ يمثل أحد المحركات الرئيسة للتغير في البيئة الاقتصادية والمالية، وأن آثاره قد تنعكس على أعمال البنك وعملياته وعملائه والقطاعات الاقتصادية التي يمولها، سواءً من خلال المخاطر المادية الناجمة عن الظواهر المناخية المادية الحادة أو المزمنة، أو مخاطر التحول المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. وفي المقابل، قد يتيح هذا التحول فرصاً للنمو والابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المالية المستدامة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

وانطلاقاً من ذلك، يعمل البنك على دمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ تدريجياً ضمن استراتيجيته المؤسسية ونموذج أعماله وإطار إدارة المخاطر وعمليات اتخاذ القرار، بما يدعم تعزيز مرونة أعماله، ورفع قدرته على التكيف مع التحولات التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية المستقبلية، والإسهام في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1/5 توجهاتنا الاستراتيجية فى المناخ

انطلاقاً من توجه بنك الأردن نحو دعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز مرونة أعماله في مواجهة آثار تغير المناخ، يعمل البنك على دمج الاعتبارات المناخية تدريجياً ضمن استراتيجيته المؤسسية، وإطار الاستدامة، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي، بما ينسجم مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

ويرتكز التوجه الاستراتيجي للبنك في مجال المناخ على المحاور التالية:

* **تعزيز الحوكمة المناخية** من خلال تطوير الأطر المؤسسية والسياسات واللجان والأدوار والمسؤوليات الداعمة للإشراف على المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، ومتابعة دمجها في أعمال البنك.

* **دمج المخاطر والفرص المناخية في إدارة المخاطر** من خلال تطوير الأدوات والمنهجيات اللازمة لتحديد المخاطر المناخية وتقييمها ومراقبتها، وربطها تدريجياً بإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والاستراتيجية ومخاطر السمعة.

* **التوسع التدريجي في التمويل الأخضر والمستدام:** من خلال تمويل الأنشطة والمشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر في الأردن، ودعم احتياجات العملاء المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل

النظيف وغيرها من الأنشطة الداعمة للتحويل منخفض الكربون.

* **تعزيز كفاءة استخدام الموارد وخفض الأثر البيئي:** من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه والموارد، والتوسع في الحلول الرقمية، وقياس وإدارة الانبعاثات الناتجة عن عمليات البنك وأنشطته التمويلية.

* **تطوير البيانات والإفصاحات المناخية:** بما يتوافق مع متطلبات المعيارين الدوليين للتقارير المالية IFRS S1 و IFRS S2، وتعليمات البنك المركزي الأردني، ومتطلبات بورصة عمان، مع العمل على تحسين جودة البيانات ودقتها واكتمالها وقابليتها للمقارنة.

* **بناء القدرات المؤسسية:** من خلال رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين المعنيين بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، بما يعزز جاهزية البنك لمواكبة التطورات التنظيمية وتطبيق الممارسات السليمة.

لم يعتمد بنك الأردن حتى نهاية عام 2025 هدفاً رسمياً للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية (Net Zero)، إلا أنه يعمل على مواكبة توجهاته المناخية تدريجياً مع الأهداف الوطنية الأردنية ذات الصلة بخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ، ومع مبادئ اتفاقية باريس، من خلال توفير التمويل للأنشطة والمشاريع التي تسهم في التحويل نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل كثافة في الانبعاثات. كما لم يعتمد بعد خطة انتقال مناخية كمية شاملة. إلا أنه يعمل على تطوير توجهاته المناخية بصورة تدريجية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة ومستوى نضج البيانات والمنهجيات المتاحة.

2/5 المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

تشمل المخاطر المرتبطة بالمناخ المخاطر المادية الناتجة عن الآثار الحادة والمزمنة لتغير المناخ، ومخاطر التحويل الناشئة عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك التغيرات التنظيمية والتكنولوجية والسوقية. أما الفرص المرتبطة بالمناخ، فتتمثل في الفرص التي قد تنشأ نتيجة جهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، مثل تطوير المنتجات والخدمات المستدامة وتحسين كفاءة الموارد والوصول إلى مصادر التمويل المستدام.

واستناداً إلى نتائج تقييم الأهمية النسبية المالية، حدد البنك مجموعة من المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي يُتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر في استراتيجيته ونموذج أعماله وأفاقه المستقبلية، ويعرض هذا القسم أبرز تلك المخاطر والفرص وآثارها المحتملة واستجابة البنك لها.

الآفاق الزمنية لتقييم المخاطر والفرص

اعتمد بنك الأردن ثلاثة آفاق زمنية لتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، بما ينسجم مع طبيعة أعمال البنك ودورة التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر، وذلك على النحو التالي:

الأفق الزمني	الفترة
قصير الأجل	من سنة إلى ثلاث سنوات
متوسط الأجل	أكثر من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات
طويل الأجل	أكثر من خمس سنوات

تم تحديد هذه الآفاق بما يتوافق مع دورة التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر المعتمدة لدى البنك، وستتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية مع تطور إطار إدارة مخاطر المناخ ونضوج البيانات المتاحة.

ويراعي البنك أن بعض المخاطر المادية الحادة قد تظهر في الأجل القصير، في حين قد تتطور المخاطر المادية المزمنة ومخاطر التحويل تدريجياً على المدى المتوسط والطويل.

أظهر تقييم الأهمية النسبية المالية تحديد مجموعة من المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي يتوقع بدرجة معقولة أن يكون لها أثر في استراتيجية البنك ونموذج أعماله وأفاقه المستقبلية.

مخاطر التحول (Transition Risks)	
المخاطر الناشئة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، نتيجة التغيرات في السياسات والتشريعات، والتطورات التكنولوجية، وتغيرات السوق، وتفضيلات العملاء والمستثمرين، وارتفاع توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ.	
أنواع المخاطر المصرفية	الأثر المحتمل على البنك
مخاطر الائتمان	قد تتأثر الملاءة المالية للعملاء، ولا سيما في القطاعات كثيفة الانبعاثات، نتيجة ارتفاع تكاليف الائتمان أو تغير الطلب على منتجاتهم وخدماتهم، مما قد ينعكس على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية تجاه البنك.
مخاطر السوق	انخفاض قيمة بعض الأصول أو الاستثمارات أو الضمانات نتيجة إعادة تسعير المخاطر المناخية أو تغير توجهات الأسواق نحو الأنشطة منخفضة الكربون
المخاطر القانونية والتنظيمية	الحاجة إلى تطوير الأنظمة والبيانات والإفصاحات وأطر الحوكمة لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتزايدة المتعلقة بالمناخ.

وقد أخذ البنك المخاطر الفيزيائية / المادية في الاعتبار ضمن تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، لا سيما المخاطر المتعلقة بالفيضانات والسيول وموجات الحر وشح المياه. وبناء على التحليل الأولي المتاح لعام 2025، لم يتم تصنيف المخاطر الفيزيائية / المادية كأثر جوهري مباشر على استراتيجية البنك في هذه المرحلة، مع استمرار مراقبتها وتطوير منهجية تقييمها خلال الفترات القادمة.

فرص: السوق، كفاءة الموارد، المرونة، والسمعة	
أنواع الفرص المصرفية	الأثر المحتمل على البنك
التوسع في التمويل الأخضر	زيادة تمويل المشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر خاصة في مجال الطاقة المتجددة والنقل النظيف.
تطوير المنتجات والخدمات المستدامة	تنويع مصادر الإيرادات من خلال تصميم منتجات تمويلية جديدة تلبي الطلب المتزايد على الحلول المستدامة وتحسين كفاءة الموارد للأفراد والشركات
الوصول إلى التمويل المستدام	الاستفادة من برامج ومصادر التمويل التي توفرها مؤسسات التمويل الدولية، والاستفادة من المبادرات والسياسات الوطنية الداعمة للتمويل الأخضر في الدول التي يعمل فيها البنك
تحسين كفاءة الموارد	خفض التكاليف التشغيلية والانبعاثات من خلال تحسين كفاءة الطاقة والموارد
تعزيز المرونة	دمج الاعتبارات المناخية في إدارة المخاطر والائتمان بما يسهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز مرونة البنك في مواجهة المخاطر المستقبلية
تعزيز السمعة	تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية من خلال الإفصاحات المناخية وتطبيق أفضل الممارسات.

3/5 الأثر على استراتيجية العمل والخطط المالية

انطلاقاً من جهود البنك التي ينفذها لدمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ تدريجياً ضمن استراتيجيته المؤسسية ونموذج أعماله وإطار إدارة المخاطر، فقد قام البنك بدمج الاعتبارات المناخية ضمن إطار الاستدامة وذلك من خلال:

الركيزة البيئية التي تستهدف دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون من خلال إدارة الأثر البيئي المباشر وغير المباشر، وتمويل المشاريع والأنشطة الخضراء والمستدامة بما يسهم في التخفيف والتكيف من آثار التغير المناخي. إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي المساهمة في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وفي إطار ركيزة الحوكمة يعمل البنك على تطوير سياسات وأطر إدارة المخاطر من خلال دمج اعتبارات البيئة والمجتمع، والاعتبارات المناخية ضمنها. حيث يجري العمل على تحديث وثيقة مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite Statement) بما يتوافق مع متطلبات الأعمال والتوسع الخارجي للبنك، مع إدماج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة وإدارة مخاطر المناخ ضمن مكوناتها.

كما أدرج البنك المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن ملف مخاطر المنشأة، من خلال تحديد المخاطر المادية ومخاطر التحول، إضافة إلى تقييم أثر الكوارث الطبيعية على استمرارية الأعمال. ويتم أخذ المخاطر المناخية التي قد يتعرض لها البنك بعين الاعتبار ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، انسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني.

وبالتالي من المحتمل أن تؤثر المخاطر والفرص المناخية على الأداء المالي للبنك من حيث التدفقات النقدية، قدرته على الحصول على التمويل أو تخلفة رأس المال. ونتيجة لذلك فإن التأثير على استراتيجيات الأعمال سيكون ضمن المجالات التالية:

أثر العوامل المناخية على استراتيجيات الأعمال

تعزيز إدارة المخاطر ودمج الاعتبارات المناخية في منح الائتمان

التوسع في التمويل الأخضر

تطوير سياسات واطر الحوكمة

تطوير منتجات و/أو برامج جديدة

ونظراً لأن البنك في المرحلة الأولى من تطبيق متطلبات IFRS S2، لم يتم حتى الآن إجراء تقييم كمي للأثر المالي، وسيتم تطوير ذلك تدريجياً مع نضوج وتوفر بيانات أكثر تفصيلاً حول التعرضات القطاعية، الانبعاثات الممولة، وتحليلات السيناريوهات المناخية.

وعلى المدى الطويل فإننا نتوقع أن تؤثر جهود تخفيض الانبعاثات على القطاعات ذات الكثافة الكربونية العالية مما قد يؤدي إلى تغيرات في ملف المخاطر. كما يمكن أن يتأثر الطلب على التمويل في قطاعات معينة بأن يرتفع نتيجة التحولات في قرارات المستثمرين والعملاء، ومن المحتمل أن ينخفض في قطاعات أخرى أيضاً.

التمويل الأخضر

استجابةً للفرص المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، يواصل بنك الأردن تطوير محفظته من التمويل الأخضر من خلال تمويل الأنشطة والمشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر في الأردن، بما يدعم جهود العملاء في التحول إلى ممارسات أكثر استدامة ويسهم في تنويع محفظة التمويل وتعزيز النمو المستقبلي.

وضمن هذا السياق يوفر البنك لعملائه تمويلاً لقطاع الطاقة المتجددة (ضمن برنامج البنك المركزي لدعم القطاعات الاقتصادية). حيث يركز الهدف من البرنامج على تيسير الحصول على تمويل بشروط وتكاليف تفضيلية للقطاع الاقتصادي، لاسيما القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال عام 2025 ضمن هذا البرنامج 340 ألف دينار لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة. إلى جانب ذلك، يقوم البنك بتقديم التمويل لقروض السيارات الكهربائية، حيث شهد حجم قروض السيارات الكهربائية الممنوحة نمواً بنسبة 24% في عام 2025 مقارنةً بعام 2024، وشكلت حوالي 64% من إجمالي القروض الممنوحة للسيارات في عام 2025. حيث يشير هذا النمو إلى تزايد الطلب على حلول النقل المستدام، إلى جانب دور البنك الفاعل في توجيه التمويل نحو الأنشطة الصديقة للبيئة.

البيان	كما في 31/12/2025	الوحدة
رصيد قروض الطاقة المتجددة	1.8	مليون دينار أردني
رصيد قروض السيارات الكهربائية	39.5	مليون دينار أردني
إجمالي التسهيلات المصنفة خضراء	41.3	مليون دينار أردني
النسبة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمجموعة البنكية	2.37%	نسبة مئوية

تم تصنيف هذه التسهيلات بناءً على البيانات والتصنيفات المتاحة لدى البنك لعام 2025، وسيتم تطوير منهجية ال تصنيف والمواءمة مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني ومتطلبات البنك المركزي الأردني خلال الفترات القادمة.

4/5 تحليل السيناريوهات والمرونة الاستراتيجية

يواصل البنك العمل على دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والاستدامة ضمن عمليتي التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر، بما ينسجم مع طبيعة أعماله ومتطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات ذات الصلة، مع الاستمرار في تطوير المنهجيات والبيانات اللازمة لدعم اتخاذ القرار وتعزيز مرونة الأعمال على المدى الطويل.

تطوير تحليل السيناريوهات المناخية

يعتزم البنك خلال المراحل القادمة تطوير منهجية أكثر شمولاً لتحليل السيناريوهات المناخية بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك السيناريوهات الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، وذلك بهدف تقييم الآثار المحتملة للمخاطر المناخية على المحفظة الائتمانية ورأس المال والسيولة عبر آفاق زمنية مختلفة.

وستشمل السيناريوهات قيد الدراسة مزيجاً من مخاطر التحول والمخاطر الفيزيائية، بما يتيح تقييم مرونة البنك وقدرته على مواجهة مختلف المسارات المحتملة لتغير المناخ، ومن أبرزها:

سيناريو التحول المنظم (Orderly Transition):

يفترض تطبيق السياسات المناخية بصورة تدريجية ومنسقة، بما يساهم في خفض الانبعاثات الكربونية والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون دون إحداث صدمات اقتصادية كبيرة. وفي هذا السيناريو، تتركز الآثار بصورة رئيسية على القطاعات كثيفة الانبعاثات نتيجة ارتفاع متطلبات الامتثال والاستثمار في التقنيات النظيفة.

سيناريو التحول غير المنظم (Disorderly Transition):

يفترض تأخر تطبيق السياسات المناخية ثم تنفيذها بصورة متسارعة ومفاجئة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الامتثال والتشغيل على بعض القطاعات الاقتصادية، وزيادة الضغوط الائتمانية على الشركات الأقل قدرة على التكيف مع متطلبات التحول.

سيناريو المخاطر الفيزيائية المرتفعة (High Physical Risk Scenario):

يفترض زيادة تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الحر والجفاف والسيول والفيضانات، وما قد ينجم عنها من آثار على الأنشطة الاقتصادية، وسلاسل التوريد، وقيم الضمانات العقارية، وقدرة بعض المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

6. إدارة المخاطر

ما يزال البنك في المراحل الأولى من تطوير إطار إدارة مخاطر المناخ وتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على عملياته التشغيلية وأنشطته التمويلية ومحفظته الاستثمارية. وفي هذا الإطار، يعمل البنك على تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وتعزيز توفر البيانات، وتطوير المنهجيات اللازمة لتقييم المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول ضمن أنشطته المختلفة.

وخلال عام 2025 واصل البنك دمج الاعتبارات المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، من خلال إدراج المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول ضمن ملف مخاطر المنشأة، واختبارات الأوضاع الضاغطة، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). وينظر البنك إلى مخاطر المناخ باعتبارها عوامل قد تؤثر في المخاطر المصرفية التقليدية القائمة، ولا سيما مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، والمخاطر القانونية والتنظيمية، بما قد ينعكس على جودة المحفظة الائتمانية واستمرارية الأعمال والملاءة المالية.

كما يتابع البنك التطورات التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك تعليمات البنك المركزي الأردني للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وتعليمات بورصة عمان، والمعايير الدولية للإفصاح عن الاستدامة والمناخ IFRS S1 & IFRS S2، وأفضل الممارسات الدولية، وذلك لدعم الدمج التدريجي للاعتبارات المناخية ضمن الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والإفصاحات.

1 / 6 تحديد وتقييم المخاطر المناخية

يعتمد بنك الأردن منهجية تقييم نوعية مدعومة بمقياس تصنيف كمي لتحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي قد تؤثر بصورة جوهرية على تدفقاته النقدية أو قدرته على الحصول على التمويل أو تكلفة رأس المال أو جودة أصوله واستمرارية أعماله على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وخلال عام 2025، قام البنك بإجراء تقييم أولي للأهمية النسبية المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ استناداً إلى منهجية داخلية وفقاً لمتطلبات IFRS S1 & IFRS S2. شمل التقييم مراجعة المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول في الدول التي يعمل فيها البنك، وتحديد الآثار المحتملة على عملياته وعملائه، وتقييم احتمالية الحدوث وحجم الأثر المالي المتوقع.

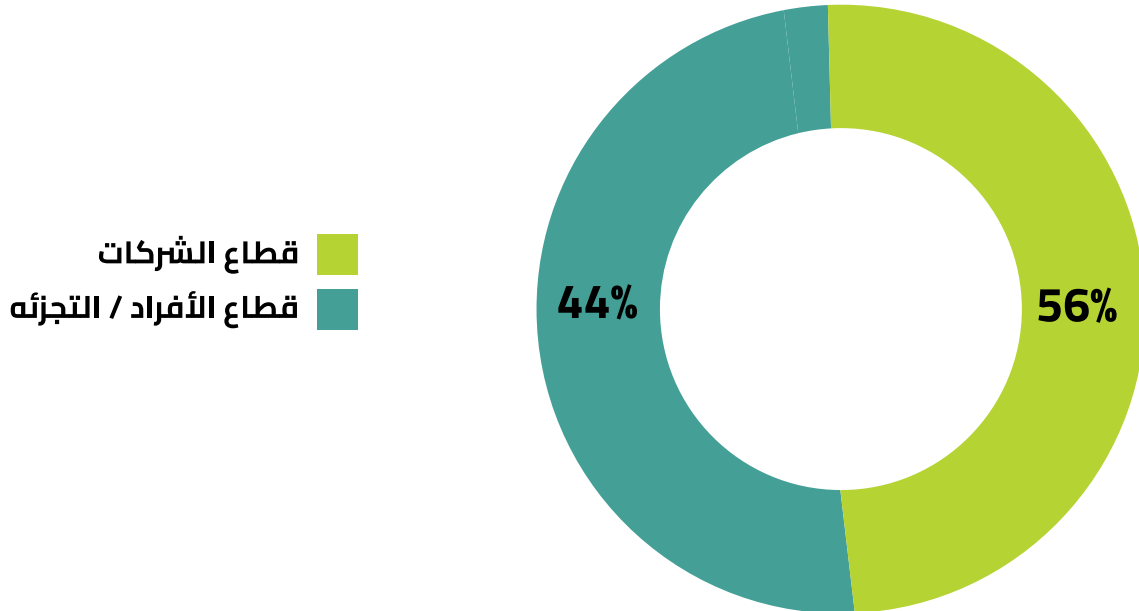
وقد تم تصنيف المخاطر والفرص إلى مخاطر وفرص جوهرية مالياً، ومحتملة الجوهرية، ومواضيع قيد المتابعة. واستند التقييم إلى مجموعة من المدخلات أهمها:

- توزيع محفظة التسويلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية.
- مستوى تعرض القطاعات الاقتصادية للمخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول.
- مراجعة المخاطر المناخية ذات الصلة بالدول التي يعمل فيها البنك، استناداً إلى الوثائق الوطنية والتعليمات التنظيمية.
- تقييم الأهمية المالية للمخاطر وفق أثرها المحتمل على التدفقات النقدية، والقدرة على الحصول على التمويل، وتكلفة رأس المال.

تحليل المحفظة الائتمانية وفقاً للتعرض للمخاطر المناخية

ركز البنك في المرحلة الحالية على محفظة الشركات، والتي بلغت حوالي 973 مليون دينار وتمثل حوالي 56% من إجمالي المحفظة الائتمانية، في حين بلغت محفظة الأفراد حوالي 769 مليون دينار.

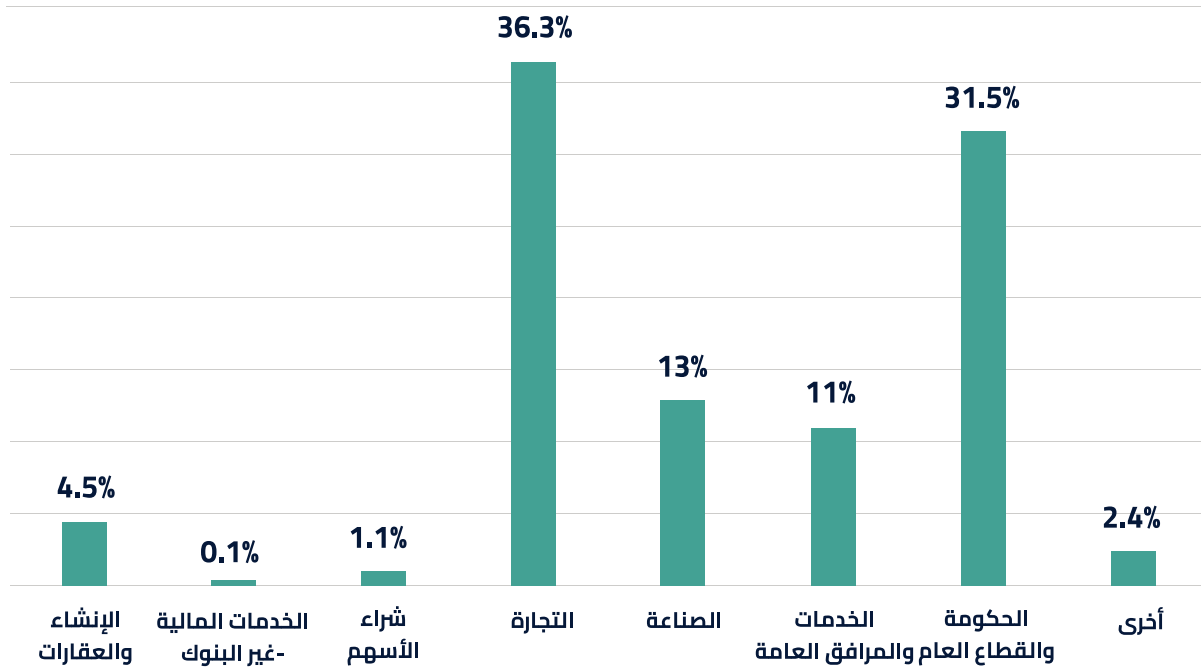
يهدف هذا التحليل إلى تحديد القطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطر المناخية من منظور حجم التعرض الائتماني والانبعاثات الممولة.



محفظة قطاع الشركات تضم (الشركات، SME، والحكومة والقطاع العام).

وتبين أن محفظة الشركات تتركز بصورة رئيسية في قطاعات التجارة، الحكومة والقطاع العام، الصناعة، والخدمات والمرافق العامة. ويمثل هذا التوزيع الأساس الذي استند إليه البنك في تقييم تعرض القطاعات لمخاطر التحول والمخاطر الفيزيائية وتحديد أولويات إدارة المخاطر مستقبلاً.

توزيع محفظة تسهيلات الائتمانية المباشرة لقطاع الشركات على القطاعات الاقتصادية



كما أظهر تحليل الانبعاثات الممولة أن قطاع الخدمات والمرافق العامة يمثل أعلى مساهمة في الانبعاثات بنسبة 40%، يليه قطاع التجارة بنسبة 31%، ثم الحكومة والقطاع العام بنسبة 13%، والصناعة بنسبة 11%، وسجل قطاع الخدمات والمرافق العامة أعلى كثافة انبعاثات³، بلغت نحو 833.89 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل مليون يورو من التسهيلات.

وتساعد هذه المؤشرات البنك في تحديد القطاعات الأكثر حساسية لمخاطر التحول، إلا أن نتائج الانبعاثات الممولة لا تستخدم بصورة منفردة لتحديد مستوى المخاطر، وإنما تفسر إلى جانب حجم التعرض، وطبيعة النشاط، والموقع الجغرافي، وقدرة العميل على التكيف.

وفي إطار تقييم المخاطر الفيزيائية، أجرى البنك تقييماً أولياً لمدى تعرض محفظة القروض السكنية والضمانات العقارية لمخاطر الفيضانات والسيول في الأردن، وذلك من خلال مقارنة مواقع العقارات والضمانات العقارية مع المناطق التي أشارت إليها المعلومات المنشورة على موقع طقس العرب⁴ باعتبارها من أكثر المناطق عرضة لخطر تشكل السيول والفيضانات في المملكة.

وأظهر التقييم عدم وجود قروض سكنية أو ضمانات عقارية مرهونة للبنك تقع ضمن هذه المناطق ذات التعرض المرتفع، مما يشير إلى محدودية التعرض الحالي لمحفظة البنك لهذه المخاطر. كما تتركز محفظة القروض السكنية والضمانات العقارية بصورة رئيسية في محافظة عمان بنسبة 93%، تليها محافظة إربد بنسبة 2.5%، ثم محافظة الزرقاء بنسبة 1.1%.

3. توضيح: إن ارتفاع الانبعاثات لهذا القطاع يعكس خصائص القطاع وفق معاملات الانبعاثات المستخدمة في المنهجية، وليس بالضرورة الانبعاثات الفعلية لكل عميل ممول.

4. منطقة وسط البلد، مناطق الأغوار والبحر الميت، منطقة سقف السيل ورأس العين، منطقة البقعة وعين الباشا، منطقة وادي ماعين، البترا، وادي موسى، وادي رم.

تحديد المخاطر

تبدأ عملية إدارة المخاطر بتحديد المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول التي قد تؤثر على البنك وعملائه، وذلك من خلال مراجعة الوثائق الوطنية المتعلقة بالمناخ في الدول التي يعمل فيها البنك، وتعليمات الجهات الرقابية، والمساهمات المحددة وطنياً والخطط الوطنية للتكيف، إلى جانب دراسة طبيعة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المعمولة، والاستفادة من نتائج تقييم الأهمية النسبية المالية، ومتابعة التطورات المناخية والتنظيمية ذات الصلة.

كما قام البنك بإعداد أول احتساب للانبعاثات المعمولة لمحفظه الشركات لعام 2025 باستخدام منهجية قطاعية، بهدف توفير خط أساس (Baseline) يدعم فهم توزيع الانبعاثات عبر القطاعات الاقتصادية، ويعزز تطوير منهجيات إدارة مخاطر المناخ وتحليل المحافظ الائتمانية مستقبلاً. ولم تُستخدم نتائج هذا الاحتساب كأحد مدخلات تقييم الأهمية النسبية المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ لعام 2025، إلا أنها تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز تكامل بيانات الانبعاثات مع عمليات إدارة المخاطر في المراحل اللاحقة.

تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يتم تقييم أهميتها من خلال تحليل احتمالية حدوثها وحجم أثرها المالي المتوقع، مع الأخذ في الاعتبار الأفق الزمني المتوقع، وحجم التعرض الائتماني أو الاستثماري، وحساسية القطاع الاقتصادي، والأثر المحتمل على قدرة العملاء على السداد وقيمة الضمانات، إضافة إلى مستوى توافر البيانات ودرجة الاعتماد عليها.

معالجة المخاطر ومراقبتها

تُدار المخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية من خلال متابعة القطاعات والعملاء الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر، وإدراج المخاطر المناخية ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والاستمرار في تطوير ضوابط وسياسات الائتمان والاستثمار بما يواكب تطور إدارة مخاطر المناخ، إلى جانب متابعة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والإفصاحات، وسيتم العمل مستقبلاً على تعزيز إجراءات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية.

رفع التقارير والمراجعة

تُرفع نتائج تقييم المخاطر المناخية إلى الجهات الإدارية واللجان المختصة وفق هيكل الحوكمة المعتمد في البنك، كما تتم مراجعة المنهجيات والنتائج بصورة دورية في ضوء تطور البيانات والمنهجيات والمتطلبات التنظيمية، بما يساهم في تعزيز فعالية إطار إدارة مخاطر المناخ وتحسينه بشكل مستمر.

يتعامل بنك الأردن مع المخاطر المناخية باعتبارها عوامل مؤثرة في فئات المخاطر التقليدية، وليس باعتبارها فئة منفصلة بالكامل. ويهدف هذا النهج إلى دمج آثار المناخ ضمن أدوات إدارة المخاطر القائمة، بما يعزز اتساق التقييم واتخاذ القرار.

فئة المخاطر	قنوات انتقال المخاطر المناخية
مخاطر الائتمان	انخفاض قدرة العملاء على السداد نتيجة تعطل الأنشطة، أو ارتفاع تكاليف التشغيل والائتمان، أو تغير الطلب على المنتجات والخدمات، أو انخفاض قيمة الضمانات.
المخاطر التشغيلية	تعطل مراكز البيانات، أو الخدمات المصرفية، أو مواقع الإنتاج للعملاء، أو انقطاع الكهرباء والاتصالات، أو تأثر إنتاجية الموظفين ومقدمي الخدمات بسبب الظواهر المناخية المتطرفة.
مخاطر السيولة	ارتفاع السحوبات أو الطلب على خطوط الائتمان عقب أحداث مناخية واسعة النطاق، أو تأثر مصادر التمويل.
مخاطر السوق والاستثمار	إعادة تسعير بعض الأصول أو الاستثمارات نتيجة تغير السياسات أو التكنولوجيا أو توجهات السوق نحو الاقتصاد منخفض الكربون.
المخاطر القانونية والتنظيمية	زيادة متطلبات الائتمان والإفصاح، أو عدم كفاية البيانات والأنظمة والضوابط الداخلية لتلبية المتطلبات التنظيمية.
مخاطر السمعة	تأثر ثقة المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية نتيجة تمويل أنشطة ذات أثر بيئي مرتفع أو عدم مواكبة التوقعات المتعلقة بالاستدامة والمناخ.
مخاطر استمرارية الأعمال	تضرر المواقع أو البنية التحتية أو تعطل الخدمات الأساسية نتيجة موجات الحر أو الفيضانات أو غيرها من المخاطر الفيزيائية.

وقد تم إدراج المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن ملف مخاطر المنشأة، بما يشمل المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول، إلى جانب تقييم أثر الكوارث الطبيعية في استمرارية الأعمال. كما تؤخذ هذه المخاطر في الاعتبار ضمن عملية ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة.

اختبارات الأوضاع الضاغطة:

خلال عام 2025، أدرج البنك اعتبارات المناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة، وذلك على مستوى بنك الأردن في المملكة وعلى مستوى المجموعة البنكية، وكما يلي:

المخاطر الفيزيائية: ارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر

تشهد المملكة في بعض السنوات موجات حر شديدة وممتدة، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الكهرباء لأغراض التكييف والتبريد، وارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج، وانخفاض إنتاجية بعض الأنشطة، وتعطل الأعمال الميدانية.

وحدد البنك قطاعين يعتبران أكثر حساسية لهذه المخاطر:

1. قطاع الثروة الحيوانية، بما يشمل الدواجن والمواشي:

قد يؤدي الإجهاد الحراري إلى نفوق أعداد من الطيور والمواشي، وانخفاض إنتاج الحليب والبيض واللحوم، بما يؤثر في التدفقات النقدية وقدرة العملاء على السداد.

2. قطاع الإنشاءات والمقاولات:

قد يؤدي توقف الأعمال الميدانية وفق متطلبات السلامة العامة إلى تأخر تنفيذ المشاريع، وارتفاع التكاليف، واحتمال استحقاق غرامات تأخير.

وطبق البنك على كل قطاع سيناريوهين:

السيناريو	نسبة التعثر
السيناريو المتوسط	20%
السيناريو الأكثر شدة	30%

مخاطر التحول: الانتقال نحو المركبات الكهربائية

درس البنك كذلك أثر التحول المتزايد نحو المركبات الكهربائية في الأردن، وما قد يترتب عليه من تراجع الطلب على المنتجات والخدمات المرتبطة بالمركبات ذات محركات الاحتراق التقليدية.

وشملت القطاعات التي تم اختبارها:

1. تجارة التجزئة لقطع غيار السيارات التقليدية:

مخاطر تكس المخزون وتحول جزء من السيولة إلى بضائع راكدة.

2. كراجات الصيانة ومراكز التصليح:

مخاطر فقدان العملاء في حال عدم توافر القدرات الفنية والمعدات اللازمة لصيانة البطاريات والأنظمة الإلكترونية للمركبات الكهربائية.

3. محطات المحركات:

مخاطر انخفاض مبيعات الوقود بالتزامن مع استمرار الالتزامات المالية وصعوبة التحول السريع إلى نموذج أعمال يعتمد على خدمات الشحن الكهربائي.

وطبق البنك على كل قطاع سيناريوهين:

السيناريو	نسبة التعثر
السيناريو المتوسط	20%
السيناريو الأكثر شدة	30%

نتائج الاختبارات: أظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة عن نتائج عام 2025، أن جميع المؤشرات محل الاختبار بقيت ضمن النسب المقبولة والمتطلبات الرقابية ومستويات المخاطر الداخلية، ولم ينتج عن السيناريوهات أثر جوهري على البنك.

7. المقاييس والمستهدفات

يعمل بنك الأردن على مواصلة توجهاته المناخية تدريجياً مع الأهداف الوطنية الأردنية ذات الصلة بخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ، ومع مبادئ اتفاقية باريس. وبالتالي فالبنك ما زال في مرحلة التطوير التدريجي لوضع مؤشرات وأهداف كمية قابلة للقياس ضمن إطار زمني محدد، وتعزيز جاهزية البيانات.

وسيُعمل البنك على مواصلة الأهداف والمؤشرات مع متطلبات المعايير العالمية مثل IFRS S2، SASB، GRI، ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها.

1/7 أبرز المقاييس المتعلقة بالمناخ

مؤشر القياس	الوصف	المستهدف	وحدة القياس	السنة المستهدفة	المعيار
انبعاثات غازات الدفيئة Scope 1	الانبعاثات المباشرة من المصادر التي يملكها أو يتحكم بها البنك مثل السيارات، المولدات	قياس 100% للنطاق (1) لفروع الأردن، والفروع الخارجية، والشركات التابعة في الأردن	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2025 - 2026	GHG Protocol Corporate Standard / IFRS S2
انبعاثات غازات الدفيئة Scope 2	الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن الكهرباء التي يشتريها البنك	قياس حوالي 80% للنطاق (2) لفروع الأردن، والفروع الخارجية والشركات التابعة في الأردن	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2025 - 2026	
انبعاثات غازات الدفيئة Scope 3	الانبعاثات غير المباشرة التي تحدث في مراحل سلسلة القيمة للبنك	الفئة (6) سفر الأعمال business travel	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2025 - 2026	
احتساب الانبعاثات الممولة	انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة التي ترتبط بأنشطة الإقراض والاستثمار للبنك	احتساب الانبعاثات الممولة لمحفظة قروض الشركات باستخدام نهج قطاعي يعتمد على عوامل الانبعاثات الواردة في قاعدة بيانات PCAF والمدعومة ببيانات EX-IOBASE	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2025 - 2026	PCAF / GHG Protocol Corporate Standard / IFRS S2
التمويل الأخضر	التسهيلات المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني	2% - 3% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة	%	2026	داخلي - قيد التطوير
اختبارات الأوضاع الضاغطة المناخية	هي اختبارات تقييم مدى تحمل البنك للضغوط المناخية وقدرتها على مواجهة مخاطر التحول الناتجة عن السياسات والتقنيات الجديدة، بالإضافة إلى المخاطر المادية الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة الحادة والمزمنة	تنفيذ اختبارين للأوضاع الضاغطة المناخية، يشمل أحدهما المخاطر الفيزيائية المزمنة والآخر مخاطر التحول، على قطاعات اقتصادية مختارة.	عدد الاختبارات المنفذة	2025 - 2026	داخلي
سيناريوهات المناخ	هي أداة استراتيجية رئيسية تساعد المنشآت على تقييم الآثار المحتملة لمجموعة من السيناريوهات المناخية المستقبلية على أنشطتها، وأصولها، ومخافضها، والأسواق التي تعمل فيها، بما يدعم تقييم مرونة نموذج الأعمال والاستراتيجية في مواجهة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.	تطوير منهجية لتحليل سيناريوهات المناخ على محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك تدريجياً	إعداد المنهجية (نعم / لا)	2026 - 2027	داخلي - قيد التطوير

**** لم يتم خلال عام 2025 احتساب جميع فئات النطاق 3، وتم احتساب الفئات التي توفرت لها بيانات قابلة للاستخدام، إضافة إلى احتساب أولي للانبعاثات الممولة ضمن الفئة 15. وسيتم تطوير الاحتساب لباقي فئات النطاق 3 خلال الفترات القادمة ، وحسب نضوج وتوفر البيانات لهذه الفئات.**

2/7 قياس وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة

يعد قياس وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة أحد العوامل الرئيسية لإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ودعم قدرة البنك على متابعة أدائه المناخي واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. ولتحقيق ذلك، يعتمد البنك منهجيات معترف بها دولياً لقياس الانبعاثات والإفصاح عنها. حيث يستند البنك في احتساب الانبعاثات (النطاق 1، 2، 3) إلى (GHG Protocol)، باعتباره المرجعية الدولية الأكثر استخداماً في احتساب انبعاثات غازات الدفيئة، والمرجع الذي تستند إليه متطلبات الإفصاح عن الانبعاثات الواردة في معيار IFRS S2.

أما فيما يتعلق بالانبعاثات الممولة، فيطبق البنك منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) لاحتساب الانبعاثات المرتبطة بمحفظة التمويل، حيث تعد هذه المنهجية المرجع الدولي الرائد للمؤسسات المالية في قياس الانبعاثات الممولة عبر مختلف فئات الأصول. وفي المرحلة الحالية، يعتمد البنك نهجاً قطاعياً يستند إلى عوامل الانبعاثات الواردة في قاعدة بيانات PCAF والمدعومة ببيانات EXIOBASE لتقدير الانبعاثات الممولة لمحفظة قروض الشركات.

ويواصل البنك تطوير منهجيات احتساب الانبعاثات، وتعزيز جودة البيانات، والتوسع التدريجي في نطاق التغطية، بما يدعم تطوير أهداف كمية لخفض الانبعاثات تتناسب مع طبيعة أعماله ومتطلبات الإفصاح وتوجهاته الاستراتيجية.

1/2/7 انبعاثات غازات الدفيئة - Scope (1):

نطاق التطبيق	عمليات البنك في الأردن، فلسطين، العراق، البحرين، شركة الأردن للتأجير التمويلي، شركة تفوق للاستثمارات المالية
مصادر الانبعاثات المباشرة	يشمل هذا النطاق الانبعاثات المباشرة الناتجة عن المركبات المملوكة من البنك، بما في ذلك السيارات لتنقلات إداري وموظفي البنك (لغايات العمل)، ومركبات الخدمات والدعم اللوجستي، بالإضافة إلى الانبعاثات الناجمة عن استهلاك الوقود في المرافق التابعة للبنك، مثل مولدات الكهرباء الاحتياطية، والتدفئة والتبريد.
الاستثناءات	لا توجد مركبات مملوكة للبنك لدى فرع البحرين، وشركة الأردن للتأجير التمويلي، وشركة تفوق للاستثمارات المالية.
المنهجية	تم احتساب انبعاثات النطاق (1) باستخدام بيانات استهلاك الوقود الفعلية وعوامل الانبعاثات الواردة في أداة GHG Protocol للعوامل المشتركة بين القطاعات، إصدار مارس 2024، والمستندة إلى إرشادات IPCC لعام 2006. التوثيق المرجعي: .Greenhouse Gas Protocol, Emission Factors from Cross-Sector Tools, Version 2.0, March 2024

الدولة / الفروع المحلية والخارجية والشركات التابعة في الأردن	GHG emissions Scope 1 لعام 2025 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO ₂ e)
الأردن	164.42
فلسطين	20.56
العراق	120.41
البحرين	0
شركة الأردن للتأجير التمويلي	0
شركة تفوق للاستثمارات المالية	0
الإجمالي	305.40

ملاحظة: لم تسجل عمليات فرع البحرين، وشركة الأردن للتأجير التمويلي، وشركة تفوق للاستثمارات المالية أي انبعاثات ضمن النطاق (1) خلال عام 2025، لعدم امتلاكها مركبات أو مصادر احتراق مباشر تدخل ضمن حدود هذا النطاق.

استهلاك الديزل (التدفئة والتبريد والمولدات) لعام 2025:

الدولة	استهلاك الديزل (لتر)	النسبة من إجمالي الاستهلاك
الأردن	21,643	34%
فلسطين	2,240	3%
العراق	40,280	63%
المجموع	64,163	100%

على الرغم من أن فروع الأردن سجلت أعلى انبعاثات ضمن النطاق (1) خلال عام 2025، إلا أن العراق استحوذ على نحو (63%) من إجمالي استهلاك وقود الديزل على مستوى المجموعة، بواقع (40,280) لتر، مقارنةً بـ (21,643) لتر في الأردن. ويعزى ذلك إلى الاعتماد الكبير على مولدات الكهرباء العاملة بالديزل لتأمين استمرارية الأعمال، في ظل محدودية إمدادات شبكة الكهرباء الوطنية في العراق. حيث يُعد الاعتماد على مولدات الديزل في العراق حلاً بديلاً ومؤقتاً لتعويض النقص الحاد في شبكة الكهرباء الوطنية بسبب الفجوة الكبيرة بين حجم الإنتاج والطلب. وبالتالي يعتبر متطلباً تشغيلياً مرتبطاً بظروف البنية التحتية للطاقة، وليس مؤشراً على ارتفاع كثافة الأنشطة التشغيلية. وسيواصل البنك دراسة فرص تحسين كفاءة استهلاك الوقود واعتماد بدائل أقل انبعاثاً كلما كانت متاحة ومجدية من الناحية التشغيلية.

هذا ويذكر أنه تم تقليل استهلاك وقود الديزل المستخدم في أنظمة التدفئة والتبريد في مبنى الإدارة العامة في الأردن بنحو 8 آلاف لتر مقارنة بعام 2024، وبنسبة انخفاض بلغت 28%، وذلك من خلال تحسين إدارة التشغيل والاستفادة من الحرارة المخزنة ومراقبة درجات الحرارة الخارجية.

نطاق التطبيق	عمليات البنك في الأردن، فلسطين، العراق، البحرين، شركة الأردن للتأجير التمويلي، شركة تفوق للاستثمارات المالية
مصادر الانبعاثات	يشمل استهلاك البنك السنوي من الكهرباء في جميع المباني التابعة للبنك والفروع المملوكة أو المستأجرة، والصرافات الآلية، باستثناء مواقع فروع البنك المرتبطة بالتزود بالكهرباء ضمن عقود الإيجار. وذلك استناداً إلى فواتير الكهرباء السنوية (استهلاك الكهرباء السنوية الفعلي)
المنهجية	بالنسبة لعمليات البنك في الأردن (فروع الأردن وشركة الأردن للتأجير التمويلي)، تم احتساب انبعاثات النطاق (2) وفق المنهج القائم على الترتيبات التعاقدية (Market-based)، نظراً لاعتماد البنك على نظام Wheeling لتزويد عملياته بالطاقة الكهربائية المولدة من محطات الطاقة الشمسية، مما أدى إلى انخفاض انبعاثات النطاق (2) إلى الصفر وفق هذا المنهج. أما بالنسبة للفروع الخارجية وشركة تفوق، فقد تم احتساب انبعاثات النطاق (2) وفق المنهج القائم على الموقع (Location-based)، باستخدام معاملات انبعاث شبكة الكهرباء الخاصة بكل دولة الواردة في قاعدة بيانات IFI Dataset of Default Grid Factors، نظراً لعدم وجود ترتيبات تعاقدية لشراء الكهرباء من مصادر متجددة. التوثيق المرجعي: International Financial Institutions (IFI) Technical Working Group on GHG Accounting. The IFI Data-set of Default Grid Factors, Version 3.2

في ظل التزايد المستمر لتداعيات التغير المناخي، يدرك بنك الأردن مسؤوليته في الحد من آثاره البيئية والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة هذه الظاهرة. وفي إطار جهوده الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية، يعتمد البنك نهجاً متكاملاً يهدف إلى تقليل الانبعاثات الضارة، بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة عبر مختلف عملياته التشغيلية.

وفي إطار جهود البنك لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، استثمر البنك في إنشاء ثلاث محطات لتوليد الطاقة الشمسية تعمل وفق نظام النقل بالعبور (Wheeling)، بالتعاون مع شركتين رائدتين في هذا المجال. وتوفر هذه المحطات طاقة كهربائية متجددة تغطي احتياجات فروع ومرافق البنك في الأردن وشركة الأردن للتأجير التمويلي من خلال شبكة الكهرباء الوطنية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

هذا وقد بلغ إجمالي إنتاج هذه المحطات خلال عام 2025 نحو 6,945,075 ك.و.س، لتصل نسبة الإنتاج إلى الاستهلاك إلى نحو 113.6%.

كما يواصل البنك تنفيذ مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، شملت:

- تركيب مصابيح LED الموفرة للطاقة في الفروع والمقر الرئيسي.
- تطبيق أنظمة التبريد المتغير (VRV) للحد من استهلاك الكهرباء.
- استخدام تقنيات تظليل النوافذ لتقليل الفاقد الحراري.
- تحديث أجهزة تكنولوجيا المعلومات بأخرى أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.
- اعتماد نظام إدارة المباني (BMS) لمراقبة وتحليل أنماط الاستهلاك بشكل ذكي.

استهلاك الطاقة الكهربائية

البيان *	2025 كيلو واط / ساعة	% من إجمالي استهلاك الكهرباء	ضمن نظام الطاقة الشمسية المتجددة للبنك
فروع الأردن	6,111,608.00	80%	نعم
فروع فلسطين	1,461,838.89	19%	لا يوجد نظام طاقة شمسية
فرع البحرين	22,274.00	0.29%	لا يوجد نظام طاقة شمسية
شركة الأردن للتأجير التمويلي	2,299.00	0.03%	نعم
شركة تفوق	17,226.75	0.23%	لا يوجد نظام طاقة شمسية
المجموع	7,615,246.64	100%	

* تم استثناء فروع العراق بسبب عدم اكتمال البيانات.

شكل استهلاك الكهرباء في الأردن النسبة الأكبر في إجمالي استهلاك الكهرباء ونسبة بلغت نحو 80% وهذا يعود إلى حجم الفروع والعمليات باعتبار الأردن الدولة الأم والتي تملك أكبر شبكة فروع وأجهزة صرافات آلية في المجموعة.

نتائج احتساب Scope 2:

الدولة / الفروع المحلية والخارجية والشركات التابعة في الأردن	GHG emissions Scope 2 لعام 2025 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO ₂ e)
الأردن	0
فلسطين	755.77
البحرين	10.11
شركة الأردن للتأجير التمويلي	0
شركة تفوق للاستثمارات المالية	6.5
الإجمالي	772.46

ملاحظة	حالة الاحتساب في 2025	فئة النطاق (3)
حسب البيانات المتاحة	محتسبة	الفئة (6): سفر الأعمال
لمحفظة قروض الشركات	محتسبة جزئياً	الفئة (15): الانبعاثات الممولة
سيتم العمل عليها لاحقاً	غير محتسبة	باقي فئات النطاق (3)

الفئة (6) سفر الأعمال Business Travel

تشمل هذه الفئة الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن سفر الموظفين وضيوف البنك لأغراض العمل، في وسائل نقل لا يملكها البنك أو يسيطر عليها، وتشمل في هذا التقرير الرحلات الجوية بدرجة السفر الاقتصادية ورجال الأعمال، وذلك وفق البيانات المتاحة خلال فترة التقرير.

نطاق التطبيق	عمليات البنك في الأردن، فلسطين، العراق، البحرين، شركة الأردن للتأجير التمويلي، شركة تفوق للاستثمارات المالية
مصادر الانبعاثات غير المباشرة	الانبعاثات الناتجة عن الرحلات الجوية للموظفين وضيوف البنك لأغراض العمل (في حال كان سفر الضيوف منظماً ومدفوعاً من قبل البنك)، باستخدام درجتي السفر الاقتصادية (Economy) ورجال الأعمال (Business)، على متن وسائل نقل لا يملكها البنك أو يسيطر عليها، حيث تعتبر انبعاثات غير مباشرة تقع ضمن النطاق (3)
الاستثناءات	لا يوجد رحلات عمل لشركة الأردن للتأجير التمويلي، وشركة تفوق.
المنهجية	تم احتساب انبعاثات النطاق الثالث – الفئة السادسة (Scope 3 – Category 6: Business Travel) باستخدام بيانات الرحلات الفعلية، والمسافة المقطوعة لكل رحلة، ودرجة السفر (Economy / Business). وتم تطبيق عوامل الانبعاث الخاصة بالرحلات الدولية من/إلى دول غير المملكة المتحدة (International, to/from non-UK) الواردة ضمن 2025 UK Government GHG Conversion Factors for Company Reporting، وفق درجة السفر، مع تضمين أثر (Radiative Forcing With RF) لعكس الآثار المناخية الإضافية المرتبطة بالطيران. وتم تحويل النتائج إلى طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (tCO ₂ e). التوثيق المرجعي: Travel: g UK Government GHG Conversion Factors for Company Reporting 2025 – Business Travel (Air) كمصدر لعوامل الانبعاث المستخدمة في الاحتساب.

الانبعاثات طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO ₂ e)	البيان
78.41	فروع الأردن
0.43	فروع فلسطين
6.94	فروع العراق
10.15	فرع البحرين
0	شركة الأردن للتأجير التمويلي
0	شركة تفوق
95.93	المجموع

استحوذت عمليات البنك في الأردن على الجزء الأكبر من هذه الانبعاثات حيث إنها تمثل الحجم الأكبر بعدد الموظفين ورحلات العمل، تلتها عمليات البحرين والعراق وفلسطين. ولم تسجل شركة الأردن للتأجير التمويلي وشركة تفوق للاستثمارات المالية رحلات أعمال خلال فترة التقرير، ولذلك بلغت الانبعاثات المحسوبة لهما صفرًا.

3/7 الانبعاثات الممولة **Financed Emissions**

اعتمد البنك في احتساب الانبعاثات الممولة على منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (Partnership for Carbon Accounting Financials – PCAF)، وهي مبادرة عالمية تقودها المؤسسات المالية، أطلقت عام 2015 بهدف توحيد منهجيات القياس والإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسات المالية. وتوفر هذه المنهجية إطاراً معترفاً به دولياً لقياس الانبعاثات الممولة وتعزيز اتساقها وقابليتها للمقارنة بين المؤسسات المالية.

وتمثل الانبعاثات الممولة الجزء الأكبر من البصمة الكربونية للمؤسسات المالية، ويُعد قياسها خطوة أساسية لفهم التأثيرات المناخية لمحافظ التمويل، وتعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات، إلى جانب تحسين جودة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. كما تسهم منهجية PCAF في تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة ورفع جودة البيانات، بما يدعم تقييم المخاطر والامتثال لأفضل الممارسات وأطر الإفصاح الدولية، بما في ذلك معايير IFRS S2.

وفي إطار أول عملية لاحتساب الانبعاثات الممولة، اعتمد البنك نهجاً قطاعياً يستند إلى عوامل الانبعاثات الواردة في قاعدة بيانات PCAF والمدعومة ببيانات EXIOBASE، وذلك لتقدير الانبعاثات المرتبطة بمحفظة قروض الشركات، نظراً لعدم توفر بيانات الانبعاثات الفعلية لجميع العملاء في هذه المرحلة. ويُعد هذا النهج خطوة انتقالية سيتم تطويرها تدريجياً مع تحسن جودة البيانات وتوافر معلومات الانبعاثات على مستوى العملاء.

يغطي احتساب الانبعاثات الممولة لعام 2025 محفظة قروض الشركات فقط، ولا يشمل في هذه المرحلة جميع فئات الأصول أو المحافظ أو الاستثمارات

البند	التطبيق
فئة الأصول	قروض الشركات
نطاق التطبيق	المجموعة البنكية
السنة	2025
المحفظة	الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المباشرة
العملة	اليورو ⁵

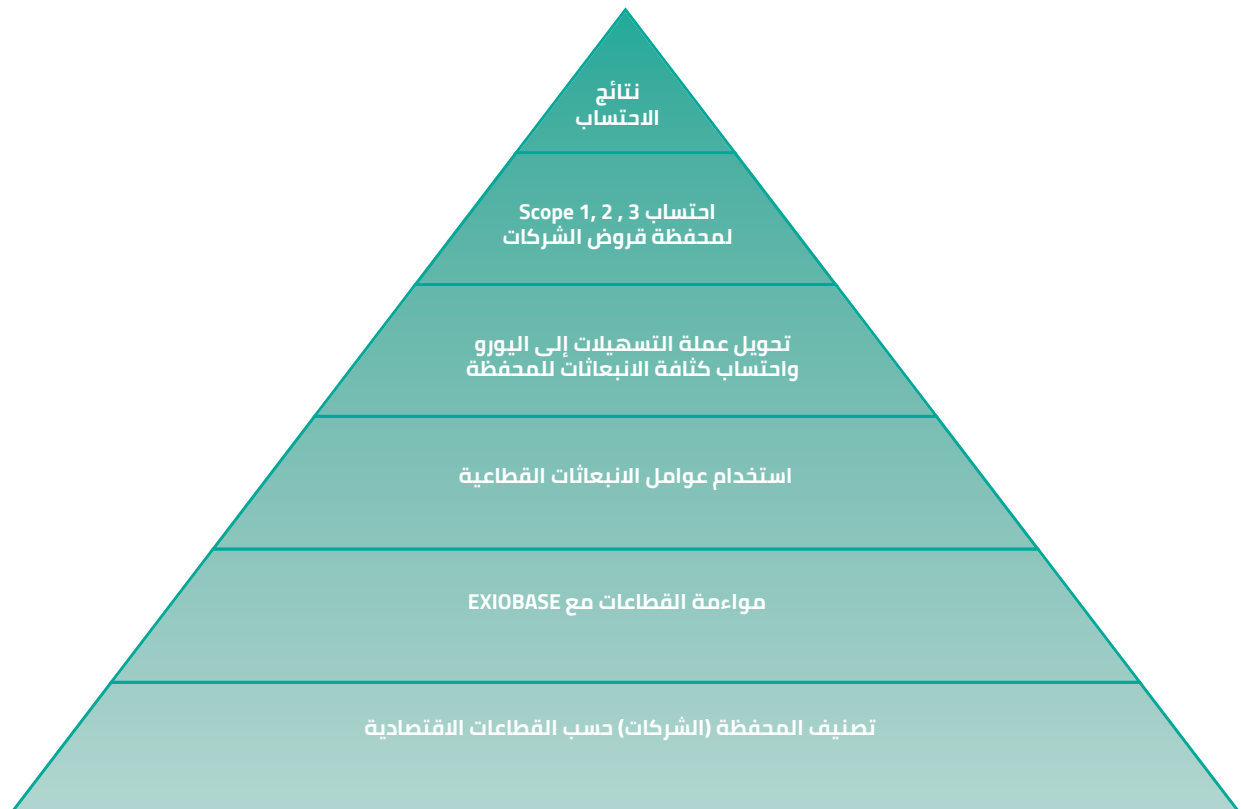
البند	المنهجية
المعيار	PCAF
المنهجية	Option 3c
قاعدة البيانات	PCAF Online Database
المصدر	EXIOBASE Assets 2019
الوحدة	tCo ₂ e/Million Euro
مؤشر جودة البيانات	5

تم استخدام مؤشر جودة البيانات (5) في هذا الاحتساب استناداً إلى النهج القطاعي وعوامل الانبعاثات المستخدمة من قاعدة بيانات PCAF والمدعومة ببيانات EXIOBASE. ولم يتم في هذه المرحلة عرض درجات جودة البيانات بشكل تفصيلي على مستوى العملاء أو القطاعات، وسيتم العمل على تطوير ذلك خلال الفترات القادمة مع تحسن توفر بيانات الانبعاثات على مستوى العملاء.

5. تم تحويل رصيد التسهيلات الائتمانية للبنك باستخدام سعر صرف اليورو مقابل الدينار الأردني كما في 31/12/2025 لمواءمة معامل الانبعاثات المستخدمة

تم تصنيف محفظة قروض الشركات وفق تصنيف القطاعات الاقتصادية المعتمد لدى البنك لأغراض إدارة المحفظة الائتمانية وإعداد التقارير الرقابية، والذي يستند إلى تصنيف الأنشطة الاقتصادية المعتمد من البنك المركزي الأردني والمبني على التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية. وبعد ذلك تمت مواءمة هذه القطاعات مع القطاعات المناظرة في قاعدة بيانات EXIOBASE وفقاً لمنهجية PCAF لاختيار عوامل الانبعاثات المناسبة لكل قطاع اقتصادي.

القطاع الاقتصادي للمحافظ البنك	القطاع الاقتصادي المناظر من قاعدة بيانات EXIOBASE
Construction	Construction
Manufacturing	Manufacturing & recycling
Trade	Sale, maintenance & repair of vehicles; fuel; trade; hotels & restaurants
Share Purchase Financing	Financial Intermediate and Business Activity
Public Services & Utilities	Electricity, gas & water
Government & public Sector	Public administration; education; health; recreation; other services
Non-bank Financial Services	Financial Intermediate and Business Activity



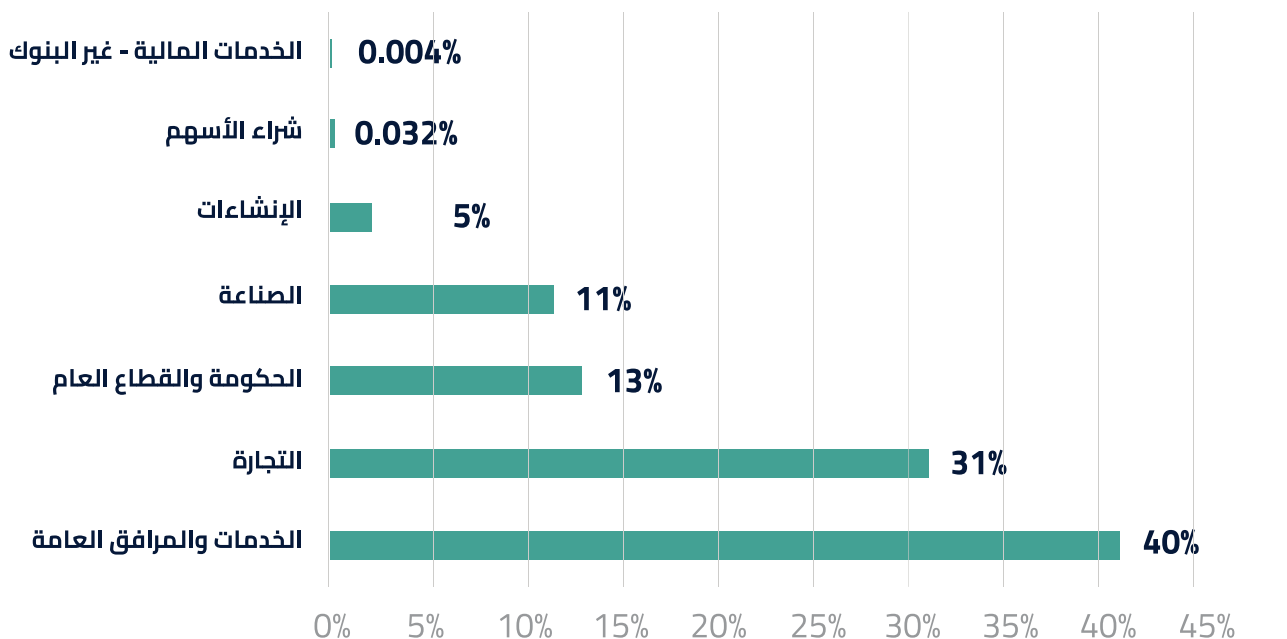
5/3/7 نتائج احتساب الانبعاثات الممولة:

بلغ إجمالي الانبعاثات الممولة المقدرة لمحفظة قروض الشركات المشمولة في الاحتساب: 265,394.8 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

المجموع	Scope 3	Scope 2	Scope 1	القطاع الاقتصادي
12,951.3	11,294.7	204.1	1,452.4	الإنشاءات
9.6	7.7	0.6	1.4	الخدمات المالية - غير البنوك
85.9	68.2	5.5	12.2	شراء الأسهم
81,177.9	61,301.8	6,400.7	13,475.4	التجارة
30,044.9	21,611.7	2,249.9	6,183.3	الصناعة
107,214.8	24,701.0	2,953.7	79,560.1	الخدمات والمرافق العامة
33,910.5	20,703.8	1,891.5	11,315.2	الحكومة والقطاع العام
265,394.8	139,689.0	13,705.9	112,000.0	المجموع

أظهر التحليل أن الانبعاثات الممولة تتركز بصورة رئيسية في عدد محدود من القطاعات، حيث سجل قطاع الخدمات والمرافق العامة أعلى مساهمة في الانبعاثات الممولة بنحو 107,215 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بما يمثل حوالي 40% من الانبعاثات الممولة. وجاء قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنحو 81,178 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون ونسبة 30.6%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 11.3%، وقطاع الإنشاءات بحوالي 5%.

المساهمة القطاعية للانبعاثات الممولة



وفيما يتعلق بتوزيع الانبعاثات حسب النطاق فقد أظهر الاحتساب أن انبعاثات scope 3 تمثل النسبة الأكبر من الانبعاثات الممولة وبحوالي 53%، تليها انبعاثات scope 1 بنسبة تقارب 42%، في حين تمثل انبعاثات scope 2 حوالي 5%. وتشير المساهمة المرتفعة لانبعاثات scope 3 أهمية الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بسلسلة القيمة للأنشطة الممولة، خاصة في مجال المشتريات، النقل، استخدام المنتجات والمدخلات التشغيلية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية.

وعلى صعيد كثافة الانبعاثات الممولة، فقد بلغ متوسط كثافة الانبعاثات للمحفظة المشمولة في الاحتساب 232.8 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل مليون يورو من التسهيلات الائتمانية.

القطاع الاقتصادي	رصيد التسهيلات (يورو)	كثافة الانبعاثات Euro .tCO2e/M
الإنشاءات	52.82	245.19
الخدمات المالية - غير البنوك	1.44	6.68
شراء الأسهم	12.85	6.68
التجارة	424.49	191.24
الصناعة	151.50	198.32
الخدمات والمرافق العامة	128.57	833.89
الحكومة والقطاع العام	368.31	92.07
المجموع	1139.98	232.81

وتشير نتائج كثافة الانبعاثات أن حجم التسهيلات لا يمثل لوحده مؤشراً كافياً لتحديد الأثر الكربوني للقطاع، فعلى الرغم من أن قطاع التجارة يمثل أعلى رصيد للتسهيلات ضمن المحفظة المشمولة بالاحتساب، إلا أن قطاع الخدمات والمرافق العامة سجل أعلى انبعاثات وكثافة انبعاثات، نتيجة لطبيعة أنشطته ومعاملات الانبعاثات القطاعية المرتبطة به.

تمثل نتائج احتساب الانبعاثات الممولة خط أساس أولي لفهم البصمة الكربونية لمحفظة التمويل، وستستخدم لدعم التطوير التدريجي لإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ. ولا تُستخدم هذه النتائج بصورة منفردة لاتخاذ القرارات الائتمانية، وإنما تُؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب حجم التعرض الائتماني، وطبيعة النشاط الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والجدارة الائتمانية، وقدرة العميل على التكيف مع متطلبات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

4/7 التقدم المحرز للمؤشرات

مؤشر القياس	نسبة الإنجاز مقارنة بالمستهدف لعام 2025-
احتساب انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 1) Scope 1	100% منجز
احتساب انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 2) Scope 2	100% منجز ضمن نطاق البيانات المتاحة
احتساب انبعاثات غازات الدفيئة بعض فئات (النطاق 3) Scope 3	100% منجز للفئات المستهدفة
احتساب الانبعاثات الممولة	100% منجز جزئياً لمحفظة قروض الشركات
التمويل الأخضر	قيد التطوير
اختبارات الأوضاع الضاغطة المناخية	100% منجز ضمن نطاق البيانات المتاحة
سيناريوهات المناخ	قيد التطوير

8. أسس الإعداد

1/8 المواءمة مع المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمية

تم إعداد تقرير المناخ لبنك الأردن لعام 2025 وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS S2 (الإفصاحات المتعلقة بالمناخ)، مع الاسترشاد IFRS S1 المتعلق بالإفصاحات المرتبطة بالاستدامة، وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن بورصة عمان، مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المناخية للمؤسسات المالية.

كما استند التقرير إلى عدد من الأطر والمنهجيات الدولية من أبرزها: GHG Protocol, PCAF, IFI Dataset of Default Grid Factors, NGFS Climate Scenarios, Jordan Green Taxonomy, and NDCs.

2/8 الإعفاءات الانتقالية وحدود الإفصاح في السنة الأولى والجدول الزمني لإعداد التقارير

نظراً أن تقرير المناخ للعام 2025 هو الأول الصادر عن بنك الأردن وفق متطلبات IFRS S2 فقد تم الاستفادة من تطبيق عدد من الإجراءات الانتقالية بما يتناسب مع توفر ونضج البيانات وفيما يلي الاستثناءات:

- توقيت التقارير للفترة السنوية الأولى: حيث تم نشر تقرير المناخ لبنك الأردن 2025 خلال فترة ستة أشهر من نهاية فترة التقرير السنوي 2025.
- الاستثناء من المعلومات المقارنة: لا يُطلب الإفصاح عن المعلومات المقارنة المحددة في المعيار IFRS S2 لأي فترة تسبق تاريخ التطبيق الأولي.
- تم استثناء بعض دول التواجد (اختلاف نطاق بعض المؤشرات المناخية عن نطاق التقارير المالية) نظراً لعدم اكتمال البيانات فيها نظراً لتحديات في الحصول على بيانات دقيقة.
- اعتمد البنك في هذه المرحلة تحليلاً نوعياً للسيناريوهات المناخية، وذلك بما يتناسب مع مستوى نضج البيانات والمنهجيات والموارد المتاحة. ويعتزم البنك تطوير هذا التحليل تدريجياً نحو نماذج أكثر تقدماً وكمية مع تحسن جودة البيانات وتطور قدراته التحليلية.
- اقتصر احتساب الانبعاثات الممولة على محفظة قروض الشركات، دون شمول بقية فئات الأصول في هذه المرحلة.
- استند احتساب الانبعاثات الممولة إلى منهجية قطاعية باستخدام قاعدة بيانات PCAF Online Database المدعومة ببيانات EXIOBASE، في ظل محدودية توافر بيانات الانبعاثات الفعلية للعملاء.
- اعتمد تقييم بعض المخاطر الفيزيائية على البيانات والمعلومات المتاحة خلال فترة التقرير، مع استمرار العمل على تطوير أدوات التحليل الجغرافي مستقبلاً.
- عدم اكتمال احتساب جميع فئات النطاق 3.

بيان الامتثال:

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات المعيارين الدوليين لإفصاحات الاستدامة IFRS S1 و IFRS S2 الصادرين عن مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، مع تطبيق الإعفاءات الانتقالية المسموح بها حيثما ينطبق، والاستناد إلى المنهجيات والأطر الدولية ذات الصلة، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

8/3 خطط تطوير وتحسين الإفصاحات المناخية

المجال	خطة التطوير
الانبعاثات الممولة	التوسع لتغطية فئات أصول إضافية وتحسين جودة البيانات
تحليل السيناريوهات	تطوير تحليل كمي مستند إلى سيناريوهات NGFS
المستهدفات	تطوير مستهدفات كمية للمناخ والانبعاثات مع نضج المنهجيات والبيانات

* الإطار الزمني لخطط التطوير والتحسين: 2026 وما بعد

سيعمل البنك على مواصلة تطوير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بصورة تدريجية، بما يتوافق مع تطور المتطلبات التنظيمية، وتحسن جودة البيانات، ونضج منهجيات القياس، وأفضل الممارسات الدولية. وسيواصل توسيع نطاق الإفصاحات، وتعزيز دمج الاعتبارات المناخية ضمن الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر، بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز شفافية الإفصاحات المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

9. الملاحق

1/9 مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
IFRS S1	المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة، والذي يحدد المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، بما يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.
IFRS S2	المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة المتعلقة بالمناخ، والذي يحدد متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ التي قد تؤثر على المنشأة، بما يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.
ISSB	مجلس معايير الاستدامة الدولي. وهي هيئة مستقلة لوضع معايير الإفصاح عن الاستدامة، أنشأتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) في عام 2021، وتتولى تطوير معايير الإفصاح المتعلقة بالاستدامة بهدف توفير خط أساس عالمي للإفصاحات يلبي احتياجات المستثمرين وأسواق المال.
المخاطر المرتبطة بالمناخ	هي المخاطر المالية المحتملة الناتجة عن الآثار الفيزيائية لتغير المناخ أو عن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والتي قد تؤثر على أعمال البنك أو عملياته أو محفظته الائتمانية أو مركزه المالي.
المخاطر الفيزيائية / المادية	المخاطر الناجمة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ، وتشمل المخاطر الحادة مثل الفيضانات والسيول والعواصف والحرائق، والمخاطر المزمنة مثل ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه، والجفاف، والتصحر، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية. وتختلف طبيعة هذه المخاطر وحدتها بين الدول التي يعمل فيها البنك.
المخاطر الانتقالية / التحول	المخاطر الناشئة عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، نتيجة التغيرات في السياسات والتشريعات، والتطورات التكنولوجية، وتغيرات السوق، وتفضيلات العملاء والمستثمرين، وارتفاع توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ.
الفرص المرتبطة بالمناخ	التأثيرات الإيجابية المحتملة لتغير المناخ على المنشأة. وقد تنتج عن جهود التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه.
تقييم الأهمية النسبية المالية	هي عملية يستخدمها البنك لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ذات الأهمية النسبية المالية، من خلال تقييم أثرها المحتمل على التدفقات النقدية، والقدرة على الحصول على التمويل، وتكلفة رأس المال، بما يشكل الأساس لتحديد الإفصاحات المطلوبة وفقاً لمعيار IFRS S1 و IFRS S2.
المعلومات الجوهرية	هي المعلومات التي قد يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها على القرارات الاقتصادية للمستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمحتملين عند استخدامهم التقارير المالية ذات الغرض العام.
تحليل السيناريوهات المناخية	أداة تستخدم لتقييم مرونة استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها في ظل سيناريوهات مناخية مستقبلية مختلفة

المصطلح	التعريف
ICAAP Internal Capital Adequacy Assessment Process	عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي يستخدمها البنك لتقييم كفاية رأس المال مقابل المخاطر التي يتم تحديدها من المنشأة.
اختبارات الأوضاع الضاغطة	هي اختبارات تستخدم من قبل البنوك لقياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، بما فيها المخاطر المناخية.
NGFS Network for Greening the Financial System	شبكة تخضير النظام المالي، والتي توفر سيناريوهات مناخية تستخدمها البنوك المركزية والجهات الرقابية والمؤسسات المالية
Greenhouse Gases GHG	(Greenhouse Gases): هي اختصار لغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري، وهي الغازات التي تمتص وتحتجز الحرارة في الغلاف الجوي، مما يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.
GHG Protocol	البروتوكول العالمي لغازات الدفيئة، وهو الإطار الدولي الأكثر استخداماً لقياس وإدارة والإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة، ويشكل المرجع الرئيس لاحتساب انبعاثات النطاق الأول (Scope 1)، والنطاق الثاني (Scope 2)، والنطاق الثالث (Scope 3).
Scope 1	الانبعاثات المباشرة الناتجة عن مصادر يملكها البنك أو يسيطر عليها، مثل المركبات والمولدات واستهلاك الوقود.
Scope 2	الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن الكهرباء أو الطاقة المشتراة والمستهلكة من البنك.
Scope 3	الانبعاثات غير المباشرة الأخرى التي تحدث ضمن سلسلة قيمة البنك، بما في ذلك الانبعاثات الممولة.
الانبعاثات الممولة	الانبعاثات المرتبطة بأنشطة الإقراض والاستثمار التي يوفر البنك التمويل لها.
Location Based	منهج لاحتساب Scope 2 باستخدام متوسط معامل انبعاث شبكة الكهرباء في الدولة أو المنطقة.
Market Based	منهج لاحتساب Scope 2 بالاستناد إلى الترتيبات التعاقدية أو مصدر الكهرباء الذي اختارته المنشأة.
Wheeling	ترتيب يسمح بنقل الكهرباء المولدة من محطة طاقة متجددة إلى مواقع المستهلك عبر شبكة الكهرباء الوطنية.
PCAF Partnership for Carbon Accounting Financials	الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون، وهي منهجية دولية لقياس والإفصاح عن الانبعاثات الممولة.
tCO ₂ e	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهي وحدة قياس موحدة لانبعاثات غازات الدفيئة.
كثافة الانبعاثات	كمية الانبعاثات لكل وحدة من النشاط أو التمويل، مثل طن CO ₂ e لكل مليون يورو من التسهيلات، أو طن CO ₂ e لكل موظف.
التمويل الأخضر	التمويل الموجه للأنشطة أو المشاريع المتوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر أو الأطر ذات الصلة.

المصطلح	التعريف
التصنيف الوطني الأخضر الأردني	هو إطار مرجعي يحدد الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التي يمكن تصنيفها كأششطة خضراء أو مستدامة في الأردن، وفق معايير بيئية محددة. ويستخدم لدعم تصنيف التمويل الأخضر وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع تسهم في خفض الانبعاثات، كفاءة الموارد، التكيف مع تغير المناخ، وحماية البيئة.
NDCs National Determined Contributions	المساهمات المحددة وطنياً، وهي التزامات الدول المتعلقة بخفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ بموجب اتفاقية باريس.
اتفاقية باريس	هي اتفاقية دولية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ والحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية. وتسعى الاتفاقية إلى إبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين، مع بذل الجهود للحد منه إلى 1.5 درجة مئوية، من خلال خفض الانبعاثات وتعزيز التكيف والتمويل المناخي.
التغير المناخي	التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ولكن منذ القرن التاسع عشر، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز.

2/9 روابط الاطلاع على المزيد من البيانات والمعلومات

- الموقع الإلكتروني لبنك الأردن

[/https://bankofjordan.com](https://bankofjordan.com)

- التقارير السنوية لبنك الأردن

<https://bankofjordan.com/ar/reports/AnnualReports>

- تقارير الاستدامة لبنك الأردن

<https://bankofjordan.com/ar/reports/SustainabilityReports>

- تقرير الحوكمة المؤسسية

<https://bankofjordan.com/uploads/2026/03/5225452a-e5ae-69a7f90c6d64.pdf>

3/9 المراجع والمعلومات الداعمة

المعايير والأطر الدولية

- IFRS S1 – General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information.
- IFRS S2 – Climate-related Disclosures.
- GHG Protocol Corporate Accounting and Reporting Standard.
- Partnership for Carbon Accounting Financials (PCAF): The Global GHG Accounting and Reporting Standard for the Financial Industry.

▪ .NGFS Climate Scenarios (version 5)

▪ .IFI Dataset of Default Grid Factors (Version 3.2)

المراجع الوطنية

- تعليمات البنك المركزي الأردني للإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.
- تعليمات بورصة عمان المتعلقة بالمناخ.
- المساهمات المحددة وطنياً (Jordan NDC) .
- التصنيف الوطني الأخضر الأردني.

البيانات الداخلية

- قاعدة بيانات محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية.
- بيانات استهلاك الطاقة والوقود.
- نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة المناخية.
- تقرير الاستدامة 2025.
- التقرير السنوي للبنك 2025.

المحور	IFRS Index	رقم الصفحة
العرض العادل	IFRS S1, 11 - 16	45, 14, 4
الأهمية النسبية	IFRS S1, 17 - 19	14
المنشأة المعدة للتقرير	IFRS S1, 20	45, 4
المعلومات المترابطة	IFRS S1, 21 - 24	45, 26, 4
الحوكمة	IFRS S2, 5 - 6	23 - 20
الاستراتيجية	IFRS S2, 8 - 9	27 - 23
	IFRS S2, 10	26 - 24
	IFRS S2, 11 - 12	48, 45
	IFRS S2, 13	29, 26
	IFRS S2, 14	45, 27
	IFRS S2, 22	32, 28
إدارة المخاطر	IFRS S2, 24	33 - 28
	IFRS S2, 25 - 26	31 - 29
	IFRS S2, 27 - 28	44 - 34
	IFRS S2, 29 (a)	44 - 35
	IFRS S2, 29 (b)	40, 32, 29
	IFRS S2, 29 (c)	32, 29
	IFRS S2, 29 (d)	27
	IFRS S2, 29 (e)	27
	IFRS S2, 29 (f)	لا يستخدم البنك حالياً سعراً داخلياً للكربون.
المقاييس والمستهدفات	IFRS S2, 29 (g)	تضمنت مؤشرات أداء الإدارة التنفيذية لعام 2025 أهدافاً مرتبطة بالاستدامة وفقاً لطبيعة مهام ومسؤوليات كل مدير. ولم تُحدد أهداف مرتبطة حصراً بالاعتبارات المناخية أو نسبة مستقلة من المكافآت مرتبطة بها.
	IFRS S2, 30 - 31	41, 39, 37, 35
	IFRS S2, 32	44 - 40
	IFRS S2, 33 - 35	44 - 34
	IFRS S2, 36	لم يعتمد بنك الأردن، حتى تاريخ التقرير، مستهدفات كمية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، ولا يستخدم ائتمانات الكربون (Carbon Credits) لتحقيق مستهدفات لخفض الانبعاثات
	IFRS S2, 37	46 - 44

